التحالف
للتعويضات
العادلة

C4JR

أكثر من مجرد "حبر على ورق"

التقرير الثالث لرصد تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات

2025

* "مجرد حبر على ورق"، كان هذا هو التعبير الذي استخدمه بعض الناجيات من جرائم تنظيم داعش للتعبير عن شكوكهن إزاء التزام الحكومة بتقديم التعويضات التي طال انتظارها والتي يضمنها قانون الناجيات الإيزيديات.

مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان

التحالف للتعويضات العادلة
C4JR

مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان هي منظمة خيرية عالمية تدعم الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، وتدافع عن الحريات الأساسية والقيم الديمقراطية. بالإضافة إلى التوعية والمناصرة، تقدم المؤسسة خدمات الصحة النفسية والعلاج الطبي والدعم للناجين من الصدمات والإرهاب والعنف الأسري وانتهاكات حقوق الإنسان في عموم كوردستان العراق والعراق وسوريا.

العنوان
حي زانياري 104، المنطقة 26، منزل رقم 4
أربيل · كردستان - العراق

info@jiyan.org
www.jiyan.org

التحالف للتعويضات العادلة (C4JR) فهو تحالف لمنظمات عراقية غير حكومية، يهدف إلى المطالبة بتعويضات شاملة للضحايا المدنيين لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق. يستند التحالف إلى القانون العراقي والدولي لحقوق الإنسان لدعم مطالبات الناجين بجبر الضرر، ويسعى لحث السلطات العراقية على الوفاء بالتزاماتها في تقديم التعويضات.

للتواصل
www.c4jr.org - info@c4jr.org

المؤلف:
أُعد هذا التقرير من قبل مستشارة التحالف ميريد سميث، وتمت مراجعته من قبل الدكتور بويان غافريلوفيتش.

التصميم:
دلمان كريم، رئيس قسم العلاقات العامة وجمع التبرعات في مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان.
صابر سعيد ,مسؤول العلاقات العامة والمناصرة في تحالف للتعويضات العادلة/ مؤسسة ژيان.

تاريخ النشر: آذار/مارس 2025

صورة الغلاف: طاووس في حديقة الشفاء في جمجمال © مؤسسة ژيان

تنويه: تعبر البيانات والتحليلات الواردة في هذا التقرير عن وجهة نظر المؤلف فقط، ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان أو التحالف للتعويضات العادلة (C4JR) أو أي من هيئاتهما أو أعضائهما.

شكر وتقدير: تتقدم مؤلفة التقرير بالشكر الجزيل للدكتور بويان غافريلوفيتش وشيريزان منوالا على مساهماتهما القيمة وملاحظاتهما البناءة ومراجعتهما للمسودة الأولية.

أُعيد افتتاح منارة الحدباء التاريخية في الموصل بعد ترميم شامل بقيادة منظمة اليونسكو. لطالما ارتفعت المنارة المائلة التابعة لجامع النوري فوق أزقة الموصل القديمة الضيقة لما يقارب 850 عامًا، قبل أن يُدمّرها تنظيم داعش. واليوم، تقف منارة الحدباء من جديد كرمز للتاريخ، ودلالة على أن مدينة الموصل ما تزال قوية، وأن روحها لم تُكسر.

الصورة © أيمن العامري / ذا ناشيونال

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 6

أولاً. لمحة عامة عن تطورات تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات 8

المديرية العامة لشؤون الناجيات - التوعية والتواصل وبناء القدرات 8

أهلية قانون الناجيات الأيزيديات 11

عملية تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات 12

التحقق من تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات 12

إجراءات استئناف قانون الناجيات الأيزيديات 13

ثانياً. المديرية العامة لشؤون الناجيات: تقديم مزايا وخدمات ومستحقات أخرى بموجب قانون الناجيات الأيزيديات 14

التعويضات الشهرية 14

التعليم 15

التوظيف 16

الأرض والإسكان 17

إعادة التأهيل 17

تخليد الذكرى 21

البحث عن المفقودين والتنقيب عن المقابر الجماعية 25

مسارات التعويض الأخرى بموجب القانون العراقي 27

ثالثاً. التطورات في جهود العدالة الجنائية 28

انتهاء تفويض فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعنيّ بتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش 28

التشريعات المحلية المتعلقة بالجرائم الدولية وآلية المساءلة الجنائية 30

جهود العدالة في دول الطرف الثالث 32

قانون العفو العام 33

رابعاً. جهود المناصرة الدولية والتعاون الدولي 34

خامساً. الملاحظات الختامية والتوصيات 36

الهوامش الختامية 46

الملحق الأول: قائمة أعضاء التحالف للتعويضات العادلة 52

امسح لعرض جميع منشوراتنا

ملخص تنفيذي

يمثل تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات خطوة محورية نحو معالجة الفظائع المرتكبة بحق الإيزيديين والتركمان والشبك والمسيحيين، وهم الناجون من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ومنذ إقراره، يراقب التحالف للتعويضات العادلة (C4JR) - وهو تحالف من منظمات غير حكومية عراقية يُطالب بتعويضات شاملة للناجين من الجرائم المروعة التي ارتكبها ما يُعرف بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) - تنفيذ هذا القانون بشكل فعال، وذلك من خلال تقارير تستند إلى الأدلة ونشرات إخبارية نصف شهرية. يقدم هذا التقرير السنوي الثالث نظرة عامة على جهود تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات خلال العام الماضي، مع إبراز التقدم المحرز والتحديات القائمة والثغرات المستمرة في عملية جبر الضرر.

على الرغم من أن تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات قد سهّل حصول الناجيات على التعويضات وإستملاك الأراضي والاستفادة من خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)، لا تزال تحديات تعترض التنفيذ الكامل والفعّال لهذا القانون. تتضمن هذه التحديات عقبات بيروقراطية وتفاوتًا في الوصول إلى التعويضات، بالإضافة إلى ثغرات كبيرة في توفير خدمات التوظيف والتعليم وإعادة التأهيل.

يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز التطورات في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات وجهود العدالة الانتقالية الأشمل في العراق. وبينما تحققت خطوات إيجابية في تسهيل وصول الناجين المقيمين خارج البلاد إلى آليات تنفيذ القانون، لا تزال هناك قضايا منهجية تعرقل التطبيق الفعال لقانون الناجيات الأيزيديات. تتضمن هذه القضايا نقص الشفافية في معايير الاستحقاق، والتفاوت في تطبيق تدابير التعويض والتأهيل. وتبعًا لذلك، يواجه الناجون صعوبات متواصلة في نيل حقوقهم، إذ يزيد التأخير، وشح الشفافية، وعدم كفاية خدمات التأهيل من وطأة معاناتهم.

يمثل تأسيس اللجنة العليا للبحث عن المختطفين إجراءً ذا أهمية قصوى في سياق الجهود المبذولة للكشف عن مصير الآلاف من الضحايا الذين لا يزالون في عداد المفقودين عقب الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش. توفر هذه المبادرة بصيص أمل للعائلات التي تبحث بأسى عن معلومات تتعلق بأفرادها المفقودين، كما تساهم في تحقيق مبدأ المساءلة وإغلاق ملف الأشخاص المفقودين.

غير أن الإنهاء المبكر لولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش (UNITAD) قد خلّف ثغرة في جهود تحقيق العدالة، خاصة في ظل الصعوبات المتعلقة بالاستفادة من الكم الهائل من الأدلة التي جمعها الفريق داخل العراق وخارجه. ولا يزال عدم إدراج الجرائم الدولية في تشريعات العراق الوطنية يشكل عقبة، مما يعيق محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها تنظيم داعش.

مثّلت الذكرى السنوية العاشرة للإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش تذكيرًا مؤلمًا بالتحديات المستمرة التي يواجهها الناجون. ومع ذلك، يبقى استمرار التعاون والالتزام من جميع الأطراف الفاعلة ضروريًا لتحقيق وعود قانون الناجيات الأيزيديات وضمان عدالة مستدامة للناجين من جرائم تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش).

مجموعة من الفتيات الإيزيديات في لالش
الصورة © بليند تاهر / روداو

أولاً . لمحة عامة عن تطورات تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات

يقدم هذا التقرير نظرة عامة على ما أحرزته المديرية العامة لشؤون الناجيات من تقدم خلال العام الماضي، ويستعرض الوضع الراهن لتطبيق الحقوق المنصوص عليها في قانون الناجيات الأيزيديات، بالاعتماد على مساهمات فاعلة من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والخبراء، والناشطين الحقوقيين، ومسؤولي الدولة المعنيين بدعم هذا القانون؛ كما يُعدّ هذا التقرير إضافة إلى التقريرين السنويين السابقين للتحالف للتعويضات العادلة (C4JR) بعنوان "أكثر من مجرد حبر على ورق"، والذي يُقيّم مرور عامين على إقرار القانون ويُنشر سنويًا في الأول من مارس إحياءً لذكرى هذا الإقرار منذ عام 2023 .[1] وبالتوازي، قام التحالف بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) منذ يوليو 2023 بإنتاج ونشر وتوزيع النشرة الإخبارية لقانون الناجيات الأيزيديات بأربع لغات لتلبية الحاجة إلى معلومات موثوقة وحديثة حول عملية تطبيقه وتنفيذه، حيث نُشر حتى الآن تسع نشرات [2]. وتهدف هذه الجهود المشتركة إلى إبراز النتائج الإيجابية لجهود جبر الضرر والتحديات المستمرة في تقديم الحقوق بشكل يراعي الناجين وصدماتهم، ويسعى هذا التقرير إلى تقديم تقييم شامل لجهود المديرية في تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات مع اقتراح توصيات عملية لتحسين عملية جبر الضرر، مؤكدًا على الأهمية البالغة للتعاون المستمر بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين لضمان حصول الناجين على العدالة والدعم الذي يستحقونه.

التواصل، رفع الوعي، وبناء القدرات للمديرية العامة لشؤون الناجيات.

خلال العام الماضي، كثفت المديرية العامة لشؤون الناجيات مبادرات التوعية وجلسات التشاور مع المجتمعات المحلية المستحقة لاستحقاقات قانون الناجيات الأيزيديات، مع إيلاء اهتمام خاص بملف المفقودين بالتنسيق مع مختلف الدوائر الحكومية العراقية والوكالات الدولية؛ وفي نيسان/أبريل 2024، عقدت المديرية العامة بدعم من المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مشاورات مع عائلات الضحايا والمفقودين تناولت قضايا توثيق المفقودين، والمقابر الجماعية، وإجراءات التعويض، والتحديات التي تواجه الأسر المتضررة [3].كما سلطت المديرة العامة للمديرية، سراب إلياس، الضوء على جهود اللجنة العليا للبحث عن المخطوفين التي أُنشئت في فبراير 2024 للكشف عن مصير المفقودين[4]. ولضمان المشاركة المستمرة، بادرت المديرية العامة لشؤون الناجيات بتشكيل مجموعة من أسر الضحايا، تكون مكلفة بمتابعة نتائج المشاورات.[5]

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2024، نظّمت منظمة فريدة العالمية ، وهي عضوة في التحالف للتعويضات العادلة، مؤتمرًا بعنوان "الإبادة الجماعية الإيزيدية: عقد من البحث عن المفقودين"، وذلك تكريمًا لليوم العالمي لحقوق الإنسان [6].وشارك في الفعالية متحدثون بارزون، من بينهم المديرة العامة للمديرية العامة لشؤون الناجيات، ومستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون حقوق الإنسان الدكتور زيدان خلف، والمدير العام لدائرة شؤون الإيزيديين سعود مستو، ونائب مدير دائرة حماية المقابر الجماعية والمفقودين عامر جبار. كما حضر الفعالية عدد من أعضاء المجتمع المدني، والناجين، وعائلات الضحايا. وقد وفّر المؤتمر منبراً لإجراء مناقشات معمّقة حول قضية البحث عن المفقودين، واختُتم بجلسة مائدة مستديرة هدفت إلى تعزيز الحوار والتعاون بين ممثلي الحكومة، والمجتمع المدني، والناجين.

شهد هذا العام تقدمًا ملحوظًا في تقليل العوائق التي تواجه الناجيات المقيمات في الخارج عند تقديم طلبات الحصول على استحقاقات قانون الناجيات الأيزيديات. ففي السابق، كان على الناجين المقيمين خارج العراق مواجهة تحديات كبيرة، مثل ضرورة الشروع في تحقيق جنائي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الاتحادية، والحصول

فتاة إيزيدية اختُطفت عادت إلى عائلتها بعد 10 سنوات
الصورة © نايف رمضان / روداو

على وثائق التحقيق[7]. بينما سمح المجلس الأعلى للقضاء بعقد جلسات الاستماع لشهادات الشهود عبر مؤتمرات الفيديو ابتداءً من يوليو/تموز 2023،[8] في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أعلنت المديرية العامة لشؤون الناجيات أنه بإمكان الناجين المقيمين في فرنسا وألمانيا تقديم شهاداتهم عن بُعد عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وذلك من خلال البعثات الدبلوماسية العراقية في برلين وفرانكفورت وباريس.[9] وقد تم تحقيق ذلك من خلال تعاون المديرية العامة لشؤون الناجيات مع المجلس الأعلى للقضاء ووزارة الخارجية، بالإضافة إلى التنسيق المكثف مع السفارات المعنية. [10]

بين 25 أبريل و4 مايو 2024، شاركت المديرية العامة لشؤون الناجيات في رحلة دراسية نظّمتها المنظمة الدولية للهجرة إلى الأردن وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بدعم الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وإعادة إدماجهن.[11] بدأ الوفد، الذي ضمّ مستشار رئيس الوزراء لحقوق الإنسان، والمديرة العامة للمديرية العامة لشؤون الناجيات، ورئيسة دائرة تمكين المرأة في وزارة الصحة، والمستشار الوطني للصحة النفسية، وممثلاً عن وزارة المالية، زيارته في عمّان، الأردن، حيث أمضى يومين في تبادل الآراء داخل مركز ضحايا التعذيب.[12] بعد ذلك، قام الوفد بزيارة مؤسسة بانزي ومستشفى بانزي في مدينة بوكافو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث اطّلع على نموذج بانزي[13] للرعاية الشاملة، والذي يدمج بين الدعم الطبي والنفسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي.

شاركت المديرية العامة لشؤون الناجيات في آب/أغسطس 2024 في ندوة توعوية بعنوان: "جرائم تنظيم داعش الإرهابي ضد الإيزيديين والمكونات الأخرى — التركمان، الشبك، والمسيحيين — باعتبارها جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية."[14] وشارك في الندوة، التي استضافتها وزارة الخارجية برعاية نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فؤاد حسين، ناجون وبعثات دبلوماسية وجهات معنية رئيسية أخرى. وهدفت الندوة إلى تسليط الضوء على الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد المكونات، والتأكيد على الحاجة المستمرة للتعاون بين المديرية العامة لشؤون الناجيات والوزارات الحكومية لتقديم الدعم وإعادة التأهيل الشامل للناجين.

مثّلت المديرة العامة سراب إلياس، المديرية العامة لشؤون الناجيات على الساحة الدولية في العديد من الفعاليات رفيعة المستوى. ففي أبريل 2024، شاركت في جلسة بعنوان "نهاية الصمت؟ إنشاء أنظمة داعمة للناجيات"، ضمن منتدى المرأة والسلام والأمن في بريشتينا، كوسوفو، إلى جانب خبراء في مجال التعويضات والعدالة، برئاسة الدكتور دينيس موكويجي[15]. في تشرين الأول/أكتوبر 2024، حضرت سراب إلياس الاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة لتفويض الأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، والذي أقيم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وخلال كلمتها، سلّطت إلياس الضوء على جهود العراق في دعم الناجيات من خلال قانون الناجيات الأيزيديات، مؤكدةً على أهمية التضامن الدولي في التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.[16]

ركزت المديرية العامة لشؤون الناجيات أيضًا على بناء القدرات خلال عام 2024. ففي نوفمبر/تشرين الثاني، عقدت المديرية ورشة عمل تدريبية مكثفة بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، تناولت تطوير المهارات القانونية والإدارية، وآليات مكافحة الفساد المالي، إلى جانب تعزيز النهج المتمحور حول الناجين في تقديم الخدمات.[17] ساهمت منظمة فريدة العالمية أيضًا في جهود بناء القدرات من خلال تقديم تدريب يستند إلى مجموعة أدوات المشاركة الأخلاقية التي طورها التحالف للتعويضات العادلة.[18] ومع ذلك، استمرت المديرية العامة لشؤون الناجيات في مواجهة تحديات كبيرة في التوظيف نتيجة لتجميد التوظيف المفروض بموجب القانون رقم 13 لسنة 2023، المعروف بـ "الموازنة العامة" لجمهورية العراق الاتحادية[19](2023-2025). نتيجة لذلك، تم إعارة العديد من موظفي المديرية العامة لشؤون الناجيات من إدارات حكومية أخرى لدعم عملياتها. وتؤكد هذه القيود على الأهمية الكبرى لجهود المديرية في بناء

قدراتها المؤسسية، خاصة في تعزيز المعايير الأخلاقية لضمان أن يظل دعم الناجيات مستنيرًا ومتمحورًا حول احتياجات الناجين من الصدمات النفسية.

أهلية قانون الناجيات الأيزيديات

بعد مرور أربع سنوات على تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات، لا تزال الشفافية غائبة فيما يتعلق بتفسير المديرية العامة لشؤون الناجيات ولجنة قانون الناجيات الأيزيديات لمتطلبات الأهلية. وقد أدى هذا الغموض إلى قرارات غير متسقة بشأن من يُعتبر مؤهلاً للحصول على الاستحقاقات، فضلاً عن الشروط التي يجب أن يستوفوها. هذا جعل من الصعب على مقدمي الطلبات تقديم طلبات ناجحة أو الطعن في الحالات المرفوضة. إحدى القضايا الرئيسية تتعلق بشمول القانون للنساء والفتيات (الفتى) اللاتي تعرضن للعنف الجنسي.[20]

لا يعرّف قانون الناجيات الأيزيديات مصطلح "الفتاة" ولا يحدد المعايير العمرية لهذه الفئة، بل يعتمد على التعريفات الواردة في قانون الأحداث رقم 11 لسنة 1962، الذي يميّز بين "الطفلة" و"الشابة"[21] وبموجب هذا القانون، يُعرّف "الشباب" – بمن فيهم من يُشار إليهم أحيانًا بالـ "الفتى " – على أنهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا. وقد أدى غياب الوضوح في هذا التعريف، والذي تفاقم بسبب مشكلات الترجمة واللغة، إلى تفسيرات خاطئة. ونتيجة لذلك، خضعت بعض الفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي لتحقيقات تطفلية، وتعرضن للوصم العلني، وفي نهاية المطاف، تم استبعادهن من الأهلية بموجب قانون الناجيات الأيزيديات.

كما أدى الغموض المحيط بتحديد الجرائم أو الانتهاكات التي يشملها قانون الناجيات الأيزيديات إلى خلق تحديات إضافية أمام مقدمي الطلبات من الناجيين والناجيات، مما أعاق قدرتهم على فهم ما إذا كانت تجاربهم تدخل ضمن نطاق القانون[22] ام لا. وبموجب قانون الناجيات الأيزيديات ، تُعدّ الناجيات من الاختطاف مؤهلات للحصول على التعويض، شريطة أن يكنّ قد تعرضن أيضًا لواحدة على الأقل من الجرائم المدرجة في القانون، بما في ذلك: الاستعباد الجنسي، أو الاتجار بالبشر، أو الفصل عن الذوي ، الاجبار على تغيير الديانة ، أو الزواج القسري، أو الحمل القسري، أو الإجهاض القسري، أو الأذى الجسدي أو النفسي. ومع ذلك، فإن بعض المتقدمات على قانون الناجيات الأيزيديات اللاتي واجهن أنماطًا مختلفة من الوقائع التي لا تشمل الاختطاف خلال فترة الهجوم الذي أعلنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتعرضن لأحد الانتهاكات الجسيمة المدرجة ضمن جرائم العنف الجنسي أثناء

وفد من المنظمة الدولية للهجرة والمديرية العامة لشؤون الناجيات يزور مؤسسة بانزي ومستشفى بانزي في بوكافو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أيار 2024
الصورة © مؤسسة موكويغي

الاحتجاز، قد يكنّ أيضًا مؤهلات. ويُعدّ هذا التمييز سابقة غير عادلة، إذ ينبغي أن يضمن القانون تعويضات لجميع الناجيات من الجرائم المذكورة، بغضّ النظر عن الظروف المحددة التي وقعت فيها تلك الانتهاكات.[23]

عملية تطبيق قانون الناجيات الأيزيديات

فيما يتعلق بتحسين إمكانية الوصول إلى عملية تقديم طلبات قانون الناجيات الأيزيديات، أعلنت المديرية العامة لشؤون الناجيات في نوفمبر/تشرين الثاني 2024 عن تطور رئيسي لتسهيل تقديم الطلبات من قبل الناجيات المقيمات في الخارج. فقد أصبح بإمكان مقدِّمات الطلبات في فرنسا وألمانيا الآن تقديم شهاداتهن عن بُعد عبر مقابلات مرئية (فيديو) التي تستضيفها البعثات الدبلوماسية العراقية في برلين وفرانكفورت وباريس.[24] تم تنفيذ هذه المبادرة بفضل التعاون بين المديرية العامة لشؤون الناجيات والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة الخارجية، إلى جانب المشاركة المكثفة مع السفارات المعنية. ولتوجيه المتقدمين، أصدر شهاب أحمد سمير، مدير فرع المديرية العامة لشؤون الناجيات في سنجار، مقطع فيديو إرشاديًا باللغة الكرمانجية يشرح فيه عملية التسجيل وتحديد المواعيد.[25] يمكن للمتقدمين تحديد موعد من خلال صفحة المديرية العامة لشؤون الناجيات عبر فيسبوك أو الهاتف. دعمًا لهذه الجهود، نشر فريق العلاقات العامة المجتمعية في منظمة فريدة العالمية فيديو إعلاميًا،[26] بينما قامت منظمة يزدا، بالتعاون مع شركة تابو ذ.م.م،[27] تم نشر تفاصيل حول العملية عبر قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم.

التحقق من طلبات قانون الناجيات الأيزيديات

وفقًا للكتيب التعريفي الصادر عن المديرية العامة لشؤون الناجيات بشأن قانون الناجيات الأيزيديات، يجب على المتقدمين تقديم شكلين أساسيين من الوثائق: هوية صادرة عن جهة حكومية و دليل يثبت أنهم قد باشروا بفتح تحقيق جنائي ضد تنظيم داعش.[28] على الرغم من جهود المناصرة، لا يزال شرط تقديم شكوى جنائية وتقديم مستندات التحقيق إلزاميًا، وبالرغم من أنه يفتقر إلى أساس قانوني في قانون الناجيات الأيزيديات أو تعليماته الخاصة بتنفيذ القانون ، ويتعارض مع أفضل الممارسات الدولية بشأن متطلبات الإثبات في برامج التعويضات.[29] يمثل تطوير نظام عقد مقابلات مرئية (فيديو) للناجين في الخارج لتسهيل متطلبات التحقيق الجنائي خطوة مهمة في الحد من العوائق التي تحول دون حصول بعض الناجين على حقهم في التعويض، كما يدل على قدرة المديرية العامة لشؤون الناجيات على التنسيق الفعال. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات المتعلقة بتطبيق قانون الناجيات الأيزيديات دون حل. ليس من الواضح كيف ستؤثر هذه التحديات العالقة على مقدمي طلبات الشمول بقانون الناجيات الأيزيديات في العراق وعلى مقدمي الطلبات من الخارج، وبالتحديد التحديات المتعلقة بطلبات لجنة قانون الناجيات الايزيديات للتحقق من المسح الميداني والشهادات المؤيدة.

عند تقديم طلب بموجب قانون الناجيات الايزيديات، تطلب لجنة القانون من المتقدمين تقديم وثائق استخبارية والخضوع للتحقق البيومتري. قد يواجه مقدمو الطلبات عقبات بيروقراطية كبيرة في الحصول على هذه الوثائق، مما يؤخر إتمام طلباتهم بموجب قانون الناجيات الأيزيديات ويحد من حصولهم على التعويضات[30]. تتضمن العملية في البداية الحضور شخصيًا أو عن طريق تمثيل قانوني إلى مديرية الاستخبارات لبدء إجراءات التصريح الأمني.[31] ثم تقوم أجهزة الاستخبارات بإجراء كشف ميداني للتحقق من صحة الادعاءات بالتنسيق مع المختار و/أو أعضاء محددين من المجتمع المحلي. يقوم المختار بعد ذلك بإصدار كتاب رسمي يتم تصديقه في مركز الشرطة، يؤكد فيه الادعاءات التي قدمها المتقدم بموجب قانون الناجيات الايزيديات. وقد أفاد الناجون الذين استشارهم التحالف للتعويضات العادلة بوجود تحديات في دعم التحقق من ادعاءاتهم بسبب مرور فترة زمنية طويلة على وقوع الأحداث، تغيّر القيادة المحلية (المختارين)، وغياب المختار عن المنطقة خلال الفترة ذات الصلة، والتوترات القبلية أو الطائفية المحلية. علاوة على ذلك، فإن إخفاء هوية الضحية، خاصة في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (CRSV)، يزيد من تعقيد عملية التحقق. فالناجيات يترددن في الإفصاح عن تجاربهن بسبب الوصمة والعار المرتبطين بها، مما يجعل المختار غير قادر على إصدار تأكيد رسمي بإدعاء الناجية. وهذا لا يؤدي فقط إلى تأخير عملية تقديم الطلبات، بل يفاقم أيضًا من تهميش الناجيات اللاتي قد يكنّ مثقلات بالفعل بالصدمة والإقصاء المجتمعي.

ويذكر كتيب المديرية العامة لشؤون الناجيات قائمة بالوثائق الاختيارية التي يمكن للمتقدمين تقديمها، إن وجدت، وتشمل:

- شهادات من ثلاثة شهود من المستفيدين من قانون الناجيات مصدقة من كاتب عدل.
- تقارير صادرة عن منظمات دولية موثوقة تدعم الناجين.
- وثائق صادرة عن تنظيم داعش تتعلق بالمتقدم.
- رسائل رسمية من الجهات الأمنية تؤكد الهروب.
- رسائل رسمية من الدوائر الحكومية أو المؤسسات تؤكد عملية الإنقاذ.

ويشير الكتيب أيضًا إلى أن لجنة قانون الناجيات قد تطلب إجراء مقابلة مع المتقدم في حالات نقص الأدلة أو وجود تناقضات في الطلب أو إذا كانت فترة الاحتجاز أقل من شهر واحد.[32] ومع ذلك، تؤكد التطورات الأخيرة الحاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بمتطلبات الإثبات. في مايو 2024، أفاد التحالف للتعويضات العادلة بظهور مطالب جديدة من لجنة قانون الناجيات، بما في ذلك ضرورة تقديم شهادات داعمة من شاهدين من المستفيدين من القانون كانوا شهوداً على الجريمة أو تلقوا تعويضات.[33] بالإضافة إلى ضرورة حصول المتقدمين على مستندات قضائية تؤكد صحة هذه الشهادات. وهذا يزيد العبء بشكل كبير على الناجين الذين سبق أن تقدموا بشكاوى جنائية.

وقد يؤدي رفع معيار الإثبات بهذا الشكل — الذي يتطلب شهادات عن انتهاكات جسيمة مثل القتل الجماعي والاختطاف — إلى إعادة صدمة المتقدمين والشهود على حد سواء، ويظل غير متوافق مع أفضل الممارسات الدولية في برامج التعويضات. ورغم تقديم هذه المتطلبات الإثباتية على أنها اختيارية، فإنها أصبحت عمليًا إلزامية، مما يزيد من تقييد الوصول إلى التعويضات. علاوة على ذلك، فإن مثل هذه المطالب التعسفية من لجنة قانون الناجيات تؤثر بشكل غير متناسب على الناجين، حيث تواجه المتقدمات من الاناث مخاطر متزايدة من إعادة الصدمة، وانتهاك السرية، والوصم الاجتماعي، بينما يواجه المتقدمون من الذكور صعوبات إضافية في الكشف عن تجاربهم المرتبطة بالتدريب العسكري أو القتال القسري بسبب الخوف من الملاحقة القانونية. وتقوّض هذه الممارسات النهج القائم على الناجين، الذي يهدف إلى حماية مقدمي الطلبات، وضمان عدالة فعالة، وتعويضات متاحة، ومراعية للصدمات النفسية.

عملية الاستئناف بموجب قانون الناجيات الأيزيديات

تمثل عملية الاستئناف بموجب قانون الناجيات الأيزيديات تحديًا كبيرًا للمتقدمين، لا سيما في ظل غياب التواصل الواضح والكتابي بشأن قرارات الطلبات الأولية والطعون.[34] وغالبًا ما تُفيد الناجيات اللاتي تُرفض طلباتهن من قبل لجنة قانون الناجيات الأيزيديات بعدم إبلاغهن بالأسباب المحددة لهذا الرفض، مما يحرمهن من فرصة معالجة أوجه القصور أو تعزيز ملفهم للاستئناف ضمن المهلة المحددة البالغة 30 يومًا لتقديم الاستئناف الأول. إذا تم رفض الاستئناف الأول أمام لجنة قانون الناجيات، يبقى أمام المتقدمين خيار نهائي يتمثل في تقديم طعن أمام محكمة البداءة. وبما أن قانون الناجيات لا يحدد مهلة زمنية لتقديم هذا الطعن، فإن اختلاف التفسيرات حول الفترة الزمنية المقبولة لتقديمه يسهم في خلق حالة من الغموض القانوني ويزيد من تعقيد عملية الاستئناف.

لمعالجة هذه الإشكالية، قام تحالف التعويضات العادلة بالدعوة إلى أن تعتمد لجنة قانون الناجيات الايزيديات ممارسة موحدة تتمثل في إصدار قرارات رسمية مكتوبة للمتقدمين، تتضمن الأسباب المحددة للرفض، والمهل الزمنية المحددة لتقديم الاستئناف، على أن يتم إصدار هذه الرسائل بشكل روتيني. من شأن هذه الإجراءات أن توفر للمتقدمين والمنظمات المدنية الداعمة لهم المعلومات اللازمة لمعالجة معايير الأهلية أو سد الثغرات في ملفات طلباتهم بشكل أفضل.

ورغم أن قانون الناجيات ولوائحه تحدد الإطار الأساسي لعملية الاستئناف، إلا أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية لضمان الشفافية وسهولة الوصول. ينبغي إعداد كتيب معلوماتي يوضح بوضوح الخطوات المتاحة أمام المتقدمين الذين تم رفض طلباتهم، مع تضمين معلومات الاتصال بالمنظمات التي تقدم المساعدة القانونية المجانية. يجب أن يكون هذا الكتيب سهل الاستخدام، ومتاحًا باللغات الأكثر فهمًا لدى الناجين، وأن يتم توزيعه على نطاق واسع. ولضمان سهولة الوصول، يجب أن تقوم المديرية العامة لشؤون الناجيات بتوفير هذا الكتيب مباشرة للمتقدمين مع رسائل الرفض المكتوبة. كما يمكن تطوير مواد إضافية مثل الأدلة المصورة عبر الفيديو أو الإرشادات الصوتية، مما يسهل الوصول إلى المعلومات بالنسبة للناجين الذين يواجهون تحديات في القراءة أو تحديات أخرى.

المديرة العامة للمديرية العامة لشؤون الناجيات، سَراب إلياس، ومحافظ نينوى، عبد القادر الدخيل، يوزّعان قطع أراضٍ سكنية على الناجين المؤهلين بموجب قانون الناجيات
الصورة © المديرية العامة لشؤون الناجيات

ثانياً. المديرية العامة لشؤون الناجيات: تقديم مزايا وخدمات ومستحقات أخرى بموجب قانون الناجيات الأيزيديات

يقدم قانون الناجيات الأيزيديات تعويضات مادية فردية للناجين من جرائم تنظيم داعش من بين أربع مكونات معترف بها، وهي: الإيزيديون، الشبك، التركمان، والمسيحيون، مع تركيز خاص على النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بالإضافة إلى الناجين من المجازر الجماعية والأطفال الإيزيديين الذين تم اختطافهم من قبل تنظيم داعش.

تشمل التعويضات المقدمة بموجب القانون دفع مبالغ مالية شهرية، ومنح قطعة أرض مرفقة بقرض حكومي أو وحدة سكنية مجانية، وإتاحة الوصول إلى خدمات الرعاية الطبية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي (MHPSS)، بالإضافة إلى توفير فرص لاستكمال التعليم والالتحاق بسوق العمل. وتُستكمل هذه التدابير التعويضية الفردية بإجراءات رمزية أوسع تهدف إلى الاعتراف بفظائع تنظيم داعش ومنع تكرارها، مما يشكل نهجًا أكثر شمولاً وتكاملاً في إطار برنامج التعويضات بموجب قانون الناجيات الأيزيديات.[35] يتم نشر آخر التحديثات المتعلقة بتنفيذ التعويضات والإحصاءات الحديثة لطلبات قانون الناجيات عبر صفحة المديرية العامة لشؤون الناجيات على فيسبوك.[36]

التعويضات الشهرية

تُعد مدفوعات التعويضات الشهرية من أنجح جوانب تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات ، وقد حققت الحكومة العراقية تقدمًا ملحوظًا في معالجة الطلبات وتوزيع مدفوعات التعويضات في الوقت المناسب للمستفيدين من القانون، بل إنها قامت بصرف مدفوعات التعويضات قبل موعدها المقرر تحسبًا لأي تعطيل قد ينجم عن العطل الرسمية.[37] وقد أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات أنه مع نهاية كانون الثاني/يناير 2025، تم صرف مدفوعات تعويضية بقيمة 800,000 دينار عراقي (أي ما يعادل حوالي 600 دولار أمريكي) لصالح 2,216 ناجي وناجية من جرائم داعش المشمولين بقانون الناجيات الأيزيديات.[38] يشكل هذا المبلغ المدفوع الحد الأدنى المضمون للمدفوعات المالية.[39]

أما المستفيدون من قانون الناجيات المقيمون خارج العراق، فيُطلب منهم تقديم بيان سنوي (بَيَان سنوي) كل عام لدى أقرب قنصلية أو سفارة عراقية، أو من خلال زيارة العراق شخصيًا، كإثبات على حياتهم لضمان استمرار استحقاقهم للاستفادة من مزايا قانون الناجيات.

في يوليو 2024، أعلن رئيس وزراء إقليم كوردستان العراق مسرور بارزاني عن إطلاق برنامج مساعدات مالية يهدف إلى دعم أكثر من 3000 امرأة وفتاة من الناجيات من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.[40] تم تصميم البرنامج لتحسين الوضع المالي للناجين، حيث يتم تقديم دفعة شهرية قدرها 150,000 دينار عراقي (100 دولار أمريكي) لجميع الناجين - ذكوراً وإناثاً - المسجلة أسماؤهم لدى مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين، بما في ذلك أولئك الموجودين داخل العراق وخارجه. يتم توزيع المدفوعات بالتنسيق مع مركز لالش الثقافي والاجتماعي في شاريا، خانكه، شيخان، وديربون.[41] يستطيع الناجون المقيمون في سنجار الحصول على دفعتين في زيارة واحدة إلى مركز ديربون بسبب المسافة التي يجب عليهم قطعها.

التعليم

اتخذت المديرية العامة لشؤون الناجيات خطوات لتسهيل عودة الناجين إلى مقاعد الدراسة، باعتبار أن استئناف التعليم عنصر أساسي من عناصر التعويض والتعافي، كما نص عليه قانون الناجيات الأيزيديات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أنهت المديرية العامة لشؤون الناجيات، بالتعاون مع مديرية تربية سنجار، إجراءات تسهيل عودة 16 ناجيًا إلى المدرسة، وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة لتربية نينوى.[42]

وقد أجرى الصندوق العالمي للناجين (GSF) بحثًا مهمًا حول الوصول إلى التعليم كشكل من أشكال جبر الضرر للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق، تناول فيه العقبات التي يواجهها الناجون أثناء محاولتهم استئناف تعليمهم. يسلط التقرير الضوء على التحديات المنهجية مثل الافتقار إلى الحلول المناسبة، ومحدودية البنية التحتية التعليمية، وعدم كفاية الدعم للاحتياجات الفريدة للناجيات.[43] تم إعداد البحث بالاشتراك بين صندوق العالمي للناجين وفريق عمل ضم منظمات رئيسية مثل شبكة أصوات الناجيات (SVN) وشبكة الناجيات الأيزيديات (YSN) ومنظمة فريدة العالمية ومنظمة يزدا ومؤسسة NEEM. كما برزت المطالبات بنموذج تعليمي يركز على الناجين بشكل واضح في المشاورات التي أجرتها مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان مع الناجين الذكور.[44] ويهدف هذا النموذج إلى إدماج دعم التعليم ضمن إطار إعادة تأهيل شامل أوسع نطاقاً، من أجل تفعيل قانون الناجيات الأيزيديات.

وفقًا لإرشادات وزارة التربية العراقية، يتعين على الطلاب المنقطعين عن الدراسة لمدة عامين أو أكثر الالتحاق بالمدارس المسائية، بينما يواجه الطلاب المنقطعين لأكثر من أربع سنوات قيوداً تمنعهم من التسجيل في المدارس الصباحية أو المسائية.[45] بالإضافة إلى ذلك، يتم فرض قيود عمرية صارمة على الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، مما يمنع تسجيل الطلاب الذين يتجاوزون الحدود العمرية المحددة.[46] بينما ينص قانون الناجيات الأيزيديات على إعفاءات للناجين،[47] لا يزال اجتياز العملية البيروقراطية يمثل تحدياً كبيراً. ويؤكد تقرير صندوق الناجين العالمي (GSF) أن العديد من الناجين يواجهون إخفاقات متكررة عند محاولة إعادة الاندماج في النظام التعليمي، كما يواجه بعضهم العزلة أو الصعوبات الأكاديمية، مما يؤدي إلى التسرب من التعليم.[48] بالإضافة إلى ذلك، فإن أحكام التعويضات المالية في القانون تُعدُّ عاملاً مثبطاً لبعض الناجين مواصلة التعليم، حيث لا يمكنهم الحصول على التعويضات ومزايا التوظيف الحكومية في الوقت ذاته.

في تموز/يوليو 2024، أعلنت حكومة إقليم كردستان (KRG) عن إطلاق سلسلة من الإجراءات التقدمية لدعم عودة الناجين من جرائم تنظيم داعش إلى التعليم في إقليم كردستان العراق.[49] وقد أعلن وزير التربية في

فتاتان إيزيديتان في صفّهما الدراسي في سنجار
الصورة © Chanel 8

الإقليم، آلان حمة سعيد، عن هذه الإجراءات التي تشمل إعفاء الناجين الذين أكملوا الصف التاسع قبل تعرضهم للاختطاف من متطلبات العمر والمستوى الدراسي. كما تسمح اللوائح الجديدة للناجين بمتابعة دراستهم في أي كلية حكومية، مع منحهم حق الحصول على التعليم الخاص المجاني لمدة خمس سنوات دراسية. وقد تم تطبيق هذه الأحكام رسميًا للعام الدراسي 2025-2024.

ويواصل تحالف التعويضات العادلة الدعوة إلى تنسيق الجهود بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان لضمان ألا يواجه الناجون أعباء إضافية ناجمة عن تضارب تدابير التعويض التعليمي، والعمل على تسهيل وصولهم إلى المسارات التعليمية اللازمة.

التوظيف

تم تأطير التوظيف كآلية رئيسية لرد الاعتبار وإعادة التأهيل بموجب قانون الناجيات الأيزيديات ، حيث تم تكليف المديرية العامة لشؤون الناجيات بتسهيل فرص العمل وتأمين وظائف في القطاع العام لمساعدة الناجيات على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.[50] في مايو 2024، أطلقت المديرية العامة لشؤون الناجيات مبادرة للتمكين بالتنسيق مع وزارة الثقافة.[51] توفر هذه المبادرة التدريب المهني للمستفيدين من قانون الناجيات الأيزيديات في مجموعة متنوعة من المهن، بما في ذلك صناعة الصابون، صناعة الشموع، الرسم على الزجاج، وإصلاح الهواتف. ولتعزيز الاستقلال الاقتصادي للناجين، أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن خطط لتخصيص قروض للمشاركين في هذه المبادرة، لتمكينهم من إطلاق مشاريع مدرة للدخل.

أكدت الاستشارات التي تم تسهيلها مع مستفيدي قانون الناجيات، التي نظمها أعضاء التحالف للتعويضات العادلة، على أهمية تعزيز الاستقلال الاقتصادي للناجيات من خلال التدريب المهني الشامل، وتطوير المهارات، ودعم الأعمال التجارية، وتوفير الوصول إلى فرص العمل في القطاعين العام والخاص.[52] كما سلط الناجون الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية من خلال تقديم المنح الدراسية، وبرامج التدريب، ومشاريع سبل العيش، لتمكينهم من تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ورغم هذه الخطوات الواعدة، لا تزال هناك حالة من الالتباس قائمة بشأن مدى توافق مدفوعات التعويض الشهرية بموجب قانون الناجيات مع التوظيف في القطاع العام.[53] بموجب الممارسات الحالية، يُجبر الناجون على الاختيار بين الاحتفاظ بمدفوعات التعويض

الشهرية أو قبول وظائف مستقرة في القطاع العام، إذ لا يسمح لهم بالحصول على الدعمين معًا.وتقوض هذه الوضعية كرامة الناجين واستقلاليتهم وجهود إعادة اندماجهم، كما أنها تخلق ضغوطًا نفسية غير ضرورية وتعرض صحتهم وتعافيهم للخطر كما تؤدي المخاوف من التعرض لإجراءات قانونية محتملة بسبب تلقي راتبين حكوميين عن غير قصد إلى زيادة مستويات القلق لدى الناجين.

إن إجبار الناجين على الاختيار بين التعويض المالي والتوظيف في القطاع العام يعيق قدرتهم على وضع خطط حياتية مستدامة وطويلة الأمد. وينبغي على الحكومة العراقية أن تضع استثناءً خاصًا لمستفيدي قانون الناجيات الأيزيديات، يسمح لهم بتلقي كل من مدفوعات التعويض وراتب القطاع العام في الوقت نفسه. وتوجد سابقة قانونية لذلك بموجب قانون مؤسسة الشهداء رقم (2) لسنة 2016، الذي يسمح صراحةً بتلقي راتبين حكوميين بموجب المادة (2-11). وتطبيق نص مماثل على مستفيدي قانون الناجيات سيعزز حقوقهم وسيتماشى بشكل أفضل مع الممارسات التعويضية التي تتمحور حول الناجين.[54]

الأرض والإسكان

لقد حقق تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات خطوة هامة نحو معالجة القضايا التاريخية المتعلقة بحقوق الأرض والإسكان للناجين الأيزيديين بشكل خاص.[55] من خلال الاعتراف بحق الناجيات في الأرض والإسكان، يُقرّ قانون الناجيات الأيزيديات باحتياجاتهن إلى الاستقرار والأمن طويل الأمد، لا سيما بعد أن فقدت العديد منهن منازلهن خلال النزاع الذي أعلنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي مايو/أيار 2024، بدأت المديرية العامة لشؤون الناجيات بتوزيع قطع أراضٍ سكنية على المستفيدات من القانون.[56] خصصت القرعة التي أُجريت في مديرية بلديات نينوى 262 قطعة أرض سكنية، من بينها 250 قطعة في قضاء سنجار و12 قطعة في قضاء تلعفر. ويمثل هذا التقدم خطوة مهمة في إطار التعويضات، إذ يوفّر للناجين وسيلة ملموسة لإعادة بناء حياتهم واستعادة شعورهم بالملكية. ومع ذلك، لم يُسجَّل أي تقدم في منح القروض العقارية أو توفير وحدات سكنية مجانية تُبنى على هذه الأراضي، كما هو منصوص عليه في قانون الناجيات الأيزيديات.

حتى الآن، تمكن الناجون المؤهلون من ممارسة حقوقهم في الأرض والإسكان بموجب قانون الناجيات فقط ضمن مناطقهم الأصلية. ويُقيِّد هذا النهج قدرة الناجيات على اختيار مواقع بديلة لإعادة التوطين، على الرغم من أن القانون لا ينص صراحةً على حصر استحقاقات الأراضي والإسكان في محافظات محددة. ومن الناحية المثالية، فإن تبنّي نهج قائم على الحقوق في إيجاد حلول دائمة للنازحين ينبغي أن يمُكّن الناجيات من اختيار أماكن استحقاقاتهن في الأراضي والسكن، بما يتماشى مع التوجيهات التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC).[57] وقد أعرب العديد من الناجيات عن مخاوفهم الأمنية المستمرة، إضافةً إلى نقص فرص كسب العيش في مناطقهم الأصلية، ما يجعل العودة إليها غير ممكنة لتحقيق حياة كريمة.[58]

في يناير/كانون الثاني 2024، اتخذ مجلس وزراء الحكومة العراقية خطوات إضافية من خلال الموافقة على الآلية التي قدمتها وزارة الهجرة والمهجرين لتحفيز عودة النازحين داخليًا.[59] وبموجب هذه الخطة، عُرض على العائلات المسجلة في قاعدة بيانات وزارة الهجرة والمهجرين مبلغ قدره 4,000,000 دينار عراقي (ما يعادل نحو 3,056 دولارًا أمريكيًا) كحافز للعودة من مخيمات النازحين في إقليم كوردستان العراق الى مناطقهم الاصلية في سنجار. وقد جاءت هذه المبادرة ضمن إطار قرار مجلس الوزراء رقم 24007، الذي حدد تاريخ 30 يونيو/حزيران 2024 كموعد نهائي لإغلاق جميع المخيمات الـ22 في الإقليم. ومع ذلك، أثيرت مخاوف كبيرة، لا سيما في أوساط الناجين الأيزيديين، الذين عبّروا عن قلقهم إزاء عدم تهيئة الظروف المناسبة في سنجار لعودة آمنة وكريمة، في ظل نقص الخدمات الأساسية وبطء وتيرة إعادة الإعمار.[60] وحتى كانون الثاني/يناير 2025، لا تزال المخيمات في إقليم كردستان مفتوحة، مما يعكس التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة.

كما نص القرار رقم 24007 على تكثيف جهود إعادة الإعمار في سنجار ونينوى، من خلال توجيه صندوق إعادة إعمار سنجار وسهل نينوى وصندوق إعادة إعمار المناطق المحررة (RFLA) بتخصيص قطعتي أرض في قضائي سنجار والموصل لبناء منازل منخفضة التكلفة للنازحين الذين تمت الموافقة على عودتهم.[61] كما صدرت تعليمات إضافية إلى صندوق إعادة إعمار المناطق المحررة بزيادة مخصصات الميزانية المخصصة لسنجار، بهدف تسريع وتيرة عملية إعادة الإعمار في المنطقة.[62] بالإضافة إلى ذلك، تم توجيه وزارة

”قانون الناجيات قانون جيد، ومن المذهل أنه تم إقراره خلال فترة زمنية قصيرة. لكن هناك بعض النقاط التي تُشكل مشكلة، مثل أن الناجين لا يمكنهم الجمع بين راتب حكومي والتعويض الشهري، لذلك فإن من يتقاضى تعويضًا شهريًا لا يستطيع الحصول على وظيفة حكومية، وهذه مشكلة. ومع ذلك، لا يزال القانون جيدًا، وسيكون أمرًا رائعًا إذا تم تفعيل جميع بنوده. هناك الكثير من الأجزاء التي لا تزال ضعيفة، مثل التعليم. لقد حاولوا تنفيذ هذا البند، لكن عددًا قليلاً فقط من الطلاب عادوا إلى التعليم. بالنسبة لي، التعليم هو الأهم، ثم تأتي الرواتب.“

__عضو في مجلس الناجين التابع لتحالف التعويضات العادلة

قدّم الناجيات معرضًا خلال إحياء الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية بحق الإيزيديين.
نصب الإبادة الجماعية للإيزيديين، سنجار، 3 آب 2024
الصورة © نوري عيسى

نظم تحالف للتعويضات العادلة جلسة نقاشية حول نماذج نظام إعادة التأهيل برعاية الدولة بموجب قانون الناجيات، وذلك خلال المؤتمر الدولي الرابع لمعهد العلاج النفسي وعلاج الصدمات النفسية، دهوك، 4 تشرين الثاني 2024
الصورة © مؤسسة ژيان

المالية بتخصيص مبلغ 50 مليار دينار لتعويض الأفراد المتضررين، و250 مليار دينار لتعويضات الممتلكات.[63] تم تشكيل فريق أزمة بقيادة مستشار رئيس الوزراء لشؤون حقوق الإنسان لمتابعة احتياجات سنجار، مع تقديم تقرير مفصل إلى اللجنة العليا لإدارة سنجار.

إعادة التأهيل

بينما عبّر التقرير السنوي السابق لتحالف التعويضات العادلة عن أملٍ في تحقيق تقدم كبير هذا العام في إنشاء مراكز إعادة التأهيل، إلا أن التقدم في هذا المجال كان بطيئًا.[64] وقد تم تأكيد أنه سيتم افتتاح مراكز لإعادة التأهيل في كل من الموصل وسنجار.[65] ومع ذلك، قد لا تكون إمكانية الوصول إلى هذه المراكز مضمونة، نظرًا لأن العديد من الناجين وعائلات الضحايا لا يزالون نازحين في إقليم كردستان العراق. بالإضافة إلى ذلك، فإن مدينة الموصل، كونها المكان الذي تم نقل العديد من الناجين إليه بعد اختطافهم حيث تعرضوا للاتجار والانتهاكات، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بذكريات العنف الذي تعرضوا له. لذلك، فإن إنشاء مركز لإعادة التأهيل في الموصل يحمل خطر إعادة صدمة الناجين.

منذ آذار/مارس 2023، تنسق المديرية العامة لشؤون الناجيات مع العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية التي تقدم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للمستفيدين من قانون الناجيات، من خلال آلية إحالة تهدف إلى سد الفجوة المؤسسية في تقديم هذه الخدمات للناجين. ومع ذلك، فإن نقص التمويل المستدام لهذه الآلية يشكل خطرًا كبيرًا على استمرارية وفعالية الدعم النفسي والاجتماعي طويل الأمد للمستفيدين من القانون.

في يناير 2025، بدأت المديرية العامة لشؤون الناجيات بإصدار بطاقات الرعاية الصحية للناجيات المشمولات بقانون الناجيات الأيزيديات، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ودائرة صحة نينوى.[66] وستتيح هذه البطاقات للناجيات الحصول على الخدمات الصحية مجاناً في جميع المرافق الطبية والصحية التابعة لوزارة الصحة العراقية، بما في ذلك المراكز التي ستقوم المديرية العامة لشؤون الناجيات بإنشائها مستقبلاً، مما يوفر دعماً حاسماً لعملية إعادة تأهيلهن. بالإضافة إلى ذلك، قامت المديرية العامة لشؤون الناجيات بتسهيل علاج الناجيات خارج العراق، مما ساهم في تعافيهن ورفاههن.

شارك ممثلون عن التحالف للتعويضات العادلة ومؤسسة ژيان لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي الرابع لمعهد العلاج النفسي والصدمات النفسية، الذي شهد مشاركة عدد من المتحدثين البارزين، من بينهم البروفيسور جان إلهان كيزيلهان، وممثلون عن المديرية العامة لشؤون الناجيات، ويسرى الكيلاني من مركز ضحايا التعذيب. خلال الفعالية، اقترح الدكتور بويان جافريلوفيتش نموذج مركز إعادة تأهيل شامل يركز على الناجين يتم تنفيذه من قبل ائتلاف من مختلف الأطراف، بهدف تسهيل ممارسة الناجين من جرائم داعش لحقهم في إعادة التأهيل كما نص عليه قانون الناجيات. تتماشى هذه الدعوة مع الجهود الأوسع التي يبذلها التحالف للتعويضات العادلة لضمان التنفيذ الفعّال لقانون الناجيات الأيزيديات ، بما في ذلك تطوير أدوات لرصد وتقييم تدابير إعادة التأهيل.

أطلق التحالف للتعويضات العادلة في يونيو 2024 دليلاً لرصد الحق في إعادة التأهيل للناجين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.[67] بعنوان 'الحق في إعادة التأهيل كتعويض للناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: وهو دليل استخدام مؤشرات حقوق الإنسان لرصد تنفيذ انشطة الحق في إعادة التأهيل للناجيات من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ' هو نتاج أبحاث ومشاورات مكثفة قادتها الروفيسورة نميشا باتيل من المركز الدولي للصحة وحقوق الإنسان (ICHHR). تم تصميم هذا الدليل للمساعدة في رصد وتعزيز تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، وضمان حصول الناجيات على خدمات إعادة التأهيل التي يحتجنها.[68] يعالج الدليل الحاجة إلى الرصد والتقييم المنهجي لحقوق إعادة التأهيل المكفولة للناجيات من فظائع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويوفر أدوات لتقييم وضمان تنفيذ هذه الحقوق كما هو منصوص عليه في قانون الناجيات الأيزيديات. يقدم الدليل مجموعة من مؤشرات حقوق الإنسان التي طورها المركز الدولي للصحة وحقوق الإنسان (ICHHR)، والتي تم تصميمها لتلائم السياق العراقي بالتعاون مع مؤسسة ژيان، وقد كانت نتيجة مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة التي أُجريت بين حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2023. من المأمول أن تكون المؤشرات بمثابة معايير لتقييم الامتثال للمعايير الدولية بشأن إعادة التأهيل ورصد التنفيذ الفعّال لقانون الناجيات الأيزيديات. خلال حفل الإطلاق، ألقت المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب كلمة رئيسية بعنوان 'إصلاح ما لا يمكن إصلاحه': سبل الانتصاف وإعادة التأهيل وجبر الضرر للناجين والأسر والمجتمعات المحلية المتضررة من التعذيب الجنسي في النزاعات المسلحة، حيث استعرضت تأثير أشكال التعذيب الجنسي على الناجين ومجتمعاتهم.[69]

تخليد الذكرى

صادف الثالث من أغسطس 2024 الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية للإيزيديين. وأُقيمت فعالية تذكارية في النصب التذكاري للإبادة الجماعية للإيزيديين في صولاغ، سنجار، حضرها الآلاف من أفراد المجتمع الإيزيدي، إلى جانب ممثلين عن البعثات الدبلوماسية ووكالات الأمم المتحدة والمديرية العامة لشؤون الناجيات.[70] وفي الفترة التي سبقت الحدث، شكّل المجتمع الإيزيدي لجنة تنظيمية ضمت أكثر من 50 منظمة غير حكومية محلية، بالإضافة إلى قادة المجتمع المحلي، والناجين، وعائلات الضحايا، بهدف تحديد كيفية إحياء الذكرى بشكل جماعي.[71]

خلال الحدث، أصدرت منظمات المجتمع المدني الإيزيدي مطالب لكل من الحكومة العراقية والمجتمع الدولي.[72] وشملت هذه المطالب محاكمة إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، وإعادة إعمار المناطق الأيزيدية، وتعويض الناجين، والتنفيذ الكامل لقانون الناجيات الأيزيديات. كما دعت إلى إجراء إصلاحات قانونية لمنع تكرار الفظائع، وإطلاق مبادرات تعليمية لمكافحة التطرف، وتحويل قضاء سنجار إلى محافظة، وضمان العودة الآمنة للنازحين. وتضمنت المطالب الإضافية توفير فرص عمل عادلة للأيزيديين،

وقفة تضامنية لإحياء الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية بحق الإيزيديين في سنجار. 3 آب 2024
الصورة © نوري عيسى

”قانون [الناجيات الإيزيديات] يُعدّ قانونًا رائدًا في هذه المنطقة... إنه خطوة جيدة جدًا نحو حقوق قانونية أخرى، ليس فقط ضمن إطار التعذيب، بل أيضًا في ما يتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة الأخرى... أود أن أقول إنه طوال عملية التنفيذ، من الضروري التأكد من أن الناجين من جرائم داعش لا يُعاد تعريضهم للصدمة، وأن تكون العملية بقيادة الناجين أنفسهم. أفهم أنه كانت هناك مشاورات عديدة مع الناجين خلال صياغة هذا القانون، لكن تلك المشاورات يجب أن تستمر أيضًا خلال عملية التنفيذ... لقد أُعجبت بشدة بمستوى الالتزام الذي لمسته من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الذين التقيت بهم، وبمشاركة الناجين أنفسهم في هذه المنظمات؛ سواء كموظفين، أو كمستفيدين، أو من خلال انخراطهم في الشبكات. وأعتقد أيضًا أن هذا النوع من التنسيق بين المنظمات غير الحكومية وغيرها من خلال تحالف التعويضات العادلة يبيّن مدى عدد الأشخاص والمنظمات المشاركين في هذا الجهد.“

الدكتورة أليس إدواردز
المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب

المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب، الدكتورة أليس إدواردز، تلقي الكلمة الافتتاحية في فعالية لتحالف C4JR في أربيل، 12 حزيران 2024
الصورة © صابر سعيد

واستخراج رفات الضحايا من المقابر الجماعية، وتحديث الأطر القانونية لتسهيل محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ووفقًا لقانون الناجيات الأيزيديات ، حدّدت الحكومة العراقية يوم 3 أغسطس يومًا وطنيًا تُقام فيه فعاليات لإحياء الذكرى.[73] في أغسطس 2024، وجّه رئيس مجلس الوزراء بالوقوف دقيقة صمت في هذا التاريخ من كل عام في جميع الوزارات والهيئات الحكومية، تكريمًا لضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحًا.[74] ويُستكمل هذا الاحتفال بندوات وفعاليات ومعارض تهدف إلى زيادة الوعي بالفظائع التي ارتُكبت خلال الإبادة الجماعية، كما يُنظَّم حفل تأبين سنوي لضحايا الإبادة الجماعية من الأيزيديين والمكونات أخرى، برعاية مكتب رئيس الوزراء.[75] وعلى الرغم من الدعوات إلى إعلان هذا اليوم عطلة رسمية ويومًا وطنيًا لإحياء الذكرى في جميع أنحاء العراق، إلا أنه لا يزال يُعتبر يوم عمل.[76]

على الرغم من أن قانون الناجيات الأيزيديات ينص على أن تقوم السلطات المعنية، بما في ذلك وزارة الثقافة وأمانة بغداد والجهات ذات الصلة، ببناء 'النصب التذكارية والتماثيل والمعارض' لتخليد ذكرى الضحايا، إلا أن المبادرة الحكومية بشأن إحياء الذكرى كانت بطيئة.[77] في المقابل، أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمديرية العامة لشؤون الناجيات، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، عن خطط لإنشاء نصب تذكارية مصغرة في مواقع المقابر الجماعية في قضائي سنجار وتلعفر.[78] وقد كانت هذه المبادرة مدفوعة بشكل أساسي من المديرية العامة لشؤون الناجيات وشركائها الدوليين، مما يسلط الضوء على غياب المبادرات الحكومية الرسمية في مجال تخليد الذكرى. وكجزء من هذه المبادرة، دعت المديرية العامة لشؤون الناجيات الفنانين والنحاتين وغيرهم من المهتمين للمشاركة في اجتماع تشاوري لتقديم الأفكار والتصاميم المقترحة للنصب التذكارية. ومن ثم، عملت الوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني على سد هذه الفجوة بالتعاون مع الناجين والمجتمعات المحلية لضمان الحفاظ على ذكرى الضحايا، على الرغم من غياب الدعم الحكومي الكبير في هذا المجال.إلى جانب المبادرات الحكومية، شهد هذا العام تحقيق مبادرات مهمة أخرى لإحياء الذكرى من قبل المجتمع المدني والمنظمات الدولية وحكومات دولية.وقد شملت هذه الجهود الكشف عن نصب تذكارية، وتنظيم فعاليات تأبينية، وإطلاق مشاريع تعاونية تهدف إلى تكريم الضحايا وضمان عدم نسيان قصصهم.

فتاة إيزيدية كانت قد اختُطفت عادت إلى عائلتها
الصورة © نايف رمضان / روداو

> "يُعد قانون [الناجيات الإيزيديات] إطارًا قانونيًا ممتازًا لجبر الضرر، يهدف إلى معالجة الأذى الذي تعرض له الناجون وتعويضهم عنه. إنه مثال رائع لما ينبغي أن يكون عليه قانون التعويضات... ما لدينا في قانون الناجيات الإيزيديات هو قانون تعويضات، وأراه قانونًا جيدًا جدًا. لا بد لي من تهنئة الحكومة العراقية على قيادتها ومبادرتها في تمريره بهذه السرعة — ربما يكون أسرع قانون تعويضات تم إقراره على الإطلاق."
>
> **كلارا ساندوفال**
> مديرة البرامج، صندوق الناجين العالمي

وفي سنجار، عمل الصندوق العالمي للناجين ومبادرة نادية على تعزيز جهود إحياء الذكرى من خلال تدشين تمثال يكرم النساء اللواتي تعرضن لانتهاكات على يد تنظيم داعش.[79] يمثل هذا المشروع، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع الناجيات، ختام مشروع التعويضات المؤقتة لصندوق الناجين العالمي، والذي قدم تعويضات مؤقتة لـ 1040 ناجية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

على الصعيد الدولي، شاركت ناديا مراد في تموز/يوليو 2024 مع ناجين آخرين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في فعالية بمدينة شتوتغارت الألمانية، لإزاحة الستار عن النصب التذكاري المتنقل "الأم والعدالة".[80] يصور النصب التذكاري أمًا وأطفالها مقيدين بميزان العدالة، وهو مستوحى من أول ناجين من الأيزيديين الذين حصلوا على حكم بالإدانة ضد أحد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ألمانيا.[81] حضر الفعالية وزير ولاية بادن-فورتمبيرغ، وينفريد كريتشمان، وبراميلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

إدراكًا منه للحاجة إلى نصب تذكاري دائم، وافق البرلمان الألماني على تمويل نصب تذكاري للإبادة الجماعية للإيزيديين في ألمانيا. وفي أواخر عام 2024، اجتمع ممثلون عن 26 منظمة أيزيدية لمناقشة تصميمه وبنائه، مما يمثل خطوة مهمة نحو الحفاظ على ذكرى الإبادة الجماعية.[82]

تمثل هذه الجهود المستمرة في تخليد الذكرى، سواء داخل العراق أو على الصعيد الدولي، خطوة حاسمة في الاعتراف بالفظائع التي تعرضت لها مجتمعات الأقليات وضمان عدم نسيان معاناتهم.

البحث عن المفقودين والتنقيب عن المقابر الجماعية

تُكلَّف المديرية العامة لشؤون الناجيات، بالتعاون مع الجهات المختصة وعائلات الضحايا، بالبحث عن الأشخاص الذين اختطفهم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والذين لا يزال مصيرهم مجهولاً.[83] في فبراير/شباط 2024، أطلقت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، بالتعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجيات، استمارة تسجيل إلكترونية تهدف إلى جمع المعلومات عن المفقودين بشكل منهجي، مما يُعد خطوة مهمة نحو معالجة هذه القضية الحرجة.[84] وتزامنت

مخيم شاريا للنازحين في دهوك، إقليم كردستان العراق، بعد عودة العديد من العائلات إلى منازلهم في سنجار. تشرين الثاني 2024
الصورة © نوري عيسى

هذه المبادرة مع تشكيل لجنة رفيعة المستوى داخل المديرية العامة لشؤون الناجيات، برئاسة مستشار رئيس الوزراء لشؤون حقوق الإنسان، مكرَّسة للكشف عن مصير المختطفين، مع التركيز على نهج يراعي احتياجات الناجين من خلال إشراك أسر الضحايا بشكل مباشر.[85] حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، تم تسجيل 679 اسمًا من خلال الاستمارة الإلكترونية.[86] كما شرعت المديرية العامة لشؤون الناجيات في اتخاذ خطوات لتحديد مواقع رفات الضحايا في سوريا وإعادتها إلى أرض الوطن، تنفيذًا لما تنص عليه المادة 5.8 من قانون الناجيات الأيزيديات. وقد دعت المديرية الأفراد الذين يمتلكون معلومات ذات صلة إلى التواصل معها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتزويدها بتفاصيل مثل الأسماء، والمواقع المحتملة، ومعلومات الاتصال بذوي الضحايا.[87]

ولتعزيز هذه الجهود، أطلقت المديرية العامة لشؤون الناجيات، بالتعاون مع لجنة البحث عن المختطفين وفريق الاتصال الحكومي في مكتب رئيس الوزراء، حملة إعلامية على مستوى البلاد في شهر أيلول/سبتمبر 2024.[88] هدفت هذه الحملة إلى رفع مستوى الوعي العام وتعزيز المشاركة المجتمعية في تحديد أماكن المختطفين في جميع أنحاء العراق. وقد شملت الحملة إرسال رسائل نصية جماعية إلى اشخاص في جميع المحافظات، وتعليق ملصقات، ونشر معلومات حول الخط الساخن المخصص للإبلاغ عن المختطفين لدى المديرية العامة لشؤون الناجيات. وإلى جانب ذلك، أطلقت المديرية العامة لشؤون الناجيات، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واللجنة العليا للبحث عن المختطفين، برنامج حوافز مالية، حيث تم تقديم مكافآت مالية للأشخاص الذين يقدمون معلومات موثوقة تُفضي إلى تحرير المختطفين.[89]

وفي تنفيذ هذه المبادرات، يجب على المديرية العامة وشركائها أخذ عوامل مهمة بالحسبان، مثل خطر إعادة الصدمة والحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الناجون أثناء هذه العمليات، بما في ذلك التعامل مع الأنظمة الإلكترونية وتقديم عينات الحمض النووي.

ينبغي على اللجنة المنشأة حديثًا أن تضمن التواصل المنتظم والانخراط والاستشارة مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بتوثيق المفقودين أو تنفيذ عمليات البحث، والاستفادة من قواعد البيانات المتاحة، وتعزيز التعاون مع المنظمات ذات الخبرة، لتجنب إثقال كاهل الناجين وعائلات الضحايا بعمليات التوثيق المفرطة.

كما أُحرِز بعض التقدّم في جهود الإنقاذ المباشر للناجين وإعادتهم. ففي آذار/مارس 2024، أشرفت المديرية العامة لشؤون الناجيات على عودة أحد الناجين الأيزيديين من مخيم الهول في سوريا، وذلك بدعم من مكتب رئيس الوزراء وجهاز المخابرات الوطنية، إلى جانب جهات معنية أخرى.[90] وتبِع ذلك تحقيق نجاحات إضافية، من بينها عودة ناجيَتَين اثنين في آب/أغسطس 2024 [91] كما تم إنقاذ ناجيَة إيزيدية من إحدى دول المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر 2024.[92] تؤكد هذه العمليات، التي تتم بتوجيه من رئيس الوزراء وبالتنسيق مع وزارة الخارجية، على التزام العراق القوي بمعالجة قضية المفقودين من خلال التعاون الفعّال بين الوكالات المختلفة.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال التحديات كبيرة. تعد مبادرات المديرية العامة، بما في ذلك تشكيل لجنة متخصصة لتنسيق البحث عن المفقودين، والحملات الوطنية، وعمليات الإنقاذ، خطوات في الاتجاه الصحيح، لكن حجم القضية يتطلب استمرار العمل، والشفافية، والانخراط المتواصل مع الناجين وعائلاتهم لبناء الثقة وتحقيق تقدم ملموس.وفي موازاة ذلك، أُحرز تقدم في جهود فتح المقابر الجماعية والتعرف على الرفات. ففي أيار/مايو 2024، شرعت مؤسسة الشهداء بعملية التنقيب في مقبرة بئر علو عنتر في منطقة العياضية بقضاء تلعفر.[93] تحت إشراف مستشار رئيس الوزراء لحقوق الإنسان، تمت العملية بالتعاون مع دائرة الطب العدلي ودائرة المقابر الجماعية وفريق التحقيق الدولي التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش (UNITAD). وبدعم من اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، قامت حملة وطنية بجمع عينات مرجعية من الحمض النووي للمساعدة في تحديد هوية الضحايا.[94] أسفرت عملية استخراج الرفات، التي استمرت ثلاثة أشهر، عن انتشال 158 رفات و39 جزءًا منها.[95] نُقلت هذه الرفات إلى مرافق دائرة الطب العدلي في بغداد للتعرف على هويتها. ولتعزيز الشفافية، عقد محافظ نينوى، عبد القادر الدخيل، مؤتمراً صحفياً إلى جانب زيدان خلف، مستشار رئيس الوزراء لحقوق الإنسان، لشرح عملية التنقيب بحضور ذوي الضحايا وأصحاب المصلحة.[96]

تؤكد هذه المبادرات على أهمية تنسيق الجهود في البحث عن المفقودين واستعادة الضحايا من المقابر الجماعية. وبينما تم إحراز تقدم، فإن الاستمرار في المشاركة مع الناجين وعائلاتهم، وتخصيص الموارد الكافية، والالتزام بأفضل الممارسات الدولية، أمر بالغ الأهمية لمعالجة الآثار الدائمة لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتحقيق العدالة، وإنهاء معاناة الناجين.

مسارات التعويض الأخرى بموجب القانون العراقي

في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تم بدء دفع التعويضات بموجب القانون رقم 20 في سنجار، بعد سنوات من التأخير التي أعاقت عودة النازحين السنجاريين في السابق.[97] ينص القانون رقم 20 على تعويض العراقيين عن الأضرار الناتجة عن العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والإرهاب. ويشمل ذلك تعويض الضحايا المدنيين أو أسرهم في حالات الوفاة أو الاختفاء القسري أو العجز أو الإصابة، بالإضافة إلى تعويض الأضرار التي لحقت بالممتلكات أو تعطيل العمل والتعليم.[98] وفي حين أن هذا التطور، إلى جانب تخصيص وزارة الهجرة والمهجرين، يمثل خطوة إلى الأمام في إعادة بناء المنازل وسبل العيش، إلا أن التحديات لا تزال قائمة. فقد أفاد المجلس الدنماركي للاجئين أن ارتفاع تكلفة مواد البناء قد خلق عوائق، حيث يُقدّر المجتمع المحلي أن بناء مسكن أساسي مكون من غرفتين يتطلب ما لا يقل عن 10 ملايين دينار عراقي (حوالي 7,500 دولار أمريكي)[99] — أكثر بكثير من الدعم المالي المتاح حالياً.

عائلات تقيم جنازة مهيبة لرفات ضحايا الإبادة الجماعية الإيزيديين، بعد إعادتهم إلى مقبرة كرزان شمال سنجار
الصورة © نوري عيسى

ثالثاً. التطورات في جهود العدالة الجنائية

شهد السعي لتحقيق العدالة لضحايا فظائع تنظيم داعش خلال العام الماضي بعض التقدم، لا سيما من خلال محاكمات أجريت في دول ثالثة.ومع ذلك، فإن هذه الجهود تظل مظللة بانتكاسات كبيرة، بما في ذلك انتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (UNITAD) دون البت داخليًا بأي قضايا تتعلق بالجرائم الدولية، بالإضافة إلى غياب التشريعات اللازمة في العراق لملاحقة الجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وتُبرز هذه الفجوات التحديات المستمرة التي تواجه تحقيق العدالة ضمن الإطار القانوني العراقي. تتناول هذه الفقرة التطورات الرئيسية في جهود العدالة الجنائية مع التأكيد على الحاجة العاجلة إلى إصلاح قانوني داخلي وإنشاء آليات مستدامة لمعالجة فظائع داعش.

انتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعنيّ بتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (UNITAD)

انتهت ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعنيّ بتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (UNITAD) في 17 أيلول/سبتمبر 2024، وذلك بعد طلب تقدم به وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، في أيلول/سبتمبر 2023، لتمديد الولاية لسنة أخيرة غير قابلة للتجديد.[100] وقد تم اتخاذ هذا القرار دون إجراء مشاورات مع الناجين أو منظمات المجتمع المدني[101] وانتهت دون البتّ في أي من قضايا الجرائم الدولية داخل العراق.[102] فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، الذي تم إنشاؤه بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2379 [103] بناءً على طلب العراق،[104]وقد كُلف الفريق بمساعدة العراق في مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها. شمل تفويضه جمع الأدلة وتخزينها لاستكمال التحقيقات الوطنية العراقية أو لدعم الملاحقات القضائية في دول أخرى. ومع ذلك، واجه فريق الأمم المتحدة للتحقيق في تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش عقبات كبيرة، بما في ذلك حظر تبادل الأدلة مع الدول التي تطبق عقوبة الإعدام، مما أعاق استخدام تلك الأدلة في الإجراءات الجنائية في العراق.[105]

خلال فترة ولايته التي استمرت سبع سنوات، أصدر فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش عشرة تقارير شاملة، ركزت على الجرائم المرتكبة ضد مجتمعات عراقية محددة مثل الأيزيديين والمسيحيين والتركمان، بالإضافة إلى مواقع فظيعة معينة مثل معسكر سبايكر، وسجن بادوش المركزي، ومواقع في تكريت.[106] كما تناول تقرير بارز بالتفصيل العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.[107] على الرغم من تجميع ما يقرب من 52 تيرابايت من البيانات، فإن فريق الأمم المتحدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يدعم سوى 15 قضية في دول ثالثة، حيث قدم الدعم من خلال تحديد مواقع الشهود وإجراء مقابلات معهم، والكشف عن الأدلة، وتقديم شهادات الخبراء.[108] في الأشهر التي سبقت اختتام التفويض، طلب الأمين العام للأمم المتحدة تحديث نظام الأرشفة في الأمم المتحدة للسماح بالإدارة الفعّالة لجميع الأدلة المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وضمان إمكانية وصول السلطات المختصة إليها على الصعيد العالمي.[109] إلا أن هذه التوصية، التي أيدها بقوة التحالف للتعويضات العادلة ، لم تُنفذ، مما جعل فريق الأمم المتحدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة من قبل داعش غير قادر على الوصول إلى مقتنياته من الأدلة الكبيرة لإجراءات المساءلة المستقبلية على نطاق عالمي.[110]

استباقًا لإنتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش، استضاف التحالف للتعويضات العادلة عدة فعاليات لتسليط الضوء على الآثار المترتبة على انتهاء الولاية. كما عقد الفريق المعني بالعدالة الجنائية التابع للتحالف جلسة أسئلة وأجوبة عبر الإنترنت لمناقشة ورقة الموقف الخاصة بالتحالف للتعويضات العادلة.[111] أتاحت هذه الجلسة لأعضاء التحالف والمشاركين مع المنظمة طرح أسئلة حول انتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش واستكشاف الخطوات التالية لتحقيق العدالة والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، استضاف التحالف فعالية عامة على الإنترنت تزامنًا مع يوم الاتحاد الأوروبي لمناهضة الإفلات من العقاب حول الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.[112] وضمت الفعالية فريقًا متميزًا من الخبراء، حيث ألقت البارونة هيلينا كينيدي، المحامية الاسكتلندية وعضو مجلس اللوردات عن حزب العمال، الكلمة الرئيسية. كما شمل المتحدثون الآخرين حسن جميل من التحالف للتعويضات العادلة، وناتيا نافروزوف من منظمة يزدا، وآنا بيرو لوبيس، المستشارة الخاصة بالنيابة ورئيسة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش، والدكتور ديندار زيباري، منسق حكومة إقليم كوردستان للمناصرة الدولية، وشيرين خديدا، عضوة شبكة الناجيات الأيزيديات، وغيرهم. وقدمت الفعالية توصيات لضمان ألا يؤدي انتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة إلى عرقلة السعي لتحقيق العدالة لضحايا داعش.

ردًا على انتهاء ولاية فريق الأمم المتحدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة من قبل داعش، أصدرت مجموعة العمل المعني بالعدالة الجنائية التابع للتحالف للتعويضات العادلة بيانًا يدعو فيه العراق إلى البناء على العمل التأسيسي الذي قام به فريق الأمم المتحدة في جهود تحقيق العدالة والمساءلة المستقبلية.[113] دعا البيان الحكومة العراقية إلى إعطاء

مجموع العمل العدالة الجنائية في تحالف التعويضات العادلة يلتقي بالمركز الوطني للتعاون القضائي الدولي، بغداد – 12 شباط 2024
الصورة © المركز الوطني

الأولوية لإصدار تشريع يدمج الجرائم الدولية في القانون المحلي، مما يسمح بمحاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية داخل العراق. كما أكد البيان على ضرورة إنشاء برنامج شامل لحماية الشهود، وذلك لضمان حماية أولئك الذين يقدمون شهاداتهم في الإجراءات المستقبلية.

أعقاب إنتهاء ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، أنشأ العراق مركزًا وطنيًا للتعاون القضائي الدولي في ديسمبر 2024، بهدف حفظ واستخدام جميع الأدلة المتعلقة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية.[114] ووفقًا للتقرير الوطني العراقي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، تم تشكيل فريق وطني بقيادة مجلس القضاء الأعلى لجمع وتوثيق الأدلة لمحاسبة مجرمي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على أفعالهم، وحفظ المواد في أرشيف وطني، بالإضافة إلى التنسيق مع الدول الأخرى في ملاحقة الجناة وتحديد أماكن تواجدهم عبر المنظمات الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL).[115]

في شباط/فبراير 2025، نظم فريق العمل المعني بالعدالة الجنائية في تحالف التعويضات العادلة اجتماعًا مع رئيس المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي، القاضي علي حسين جفات، بهدف إرساء أسس التعاون بين منظمات المجتمع المدني العراقية والسلطة القضائية العراقية لضمان أن تبقى عملية تحقيق العدالة متمحورة حول الناجين وتتسم بالشفافية.[116] حضر الاجتماع كل من مسؤول فريق العدالة الجنائية في تحالف C4JR حسن جميل، والمديرة التنفيذية لمنظمة يزدا ناتيا نافروازوف، ورئيسة البرامج في يزدا زوي باريس، ووليام وردة من منظمة حمورابي لحقوق الإنسان. وخلال الاجتماع، استعرض القاضي جفات الأهداف الرئيسية للمركز، والتي تشمل: إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول جرائم تنظيم داعش، تسهيل وصول الضحايا إلى العدالة ومعالجة قضايا إصدار الوثائق القانونية للأطفال المولودين خلال فترة سيطرة داعش. كما نوقشت خلال الاجتماع المخاوف بشأن فعالية البيانات التي جمعها فريق يونيتاد، بالإضافة إلى رفض فكرة إنشاء محكمة دولية خاصة، وأكد القضاء العراقي أن محاكمة عناصر داعش ستستمر عبر المحاكم الوطنية العراقية. ورغم أن المركز الوطني يدعم ملاحقة عناصر داعش على أساس الجرائم الدولية، أشار القاضي جفات إلى أنه، إلى

حين إقرار تشريعات تُجرم الجرائم الدولية الأساسية، ستتم المحاكمات استنادًا إلى قانون مكافحة الإرهاب إلى جانب قانون الناجيات الأيزيديات. وأكد المركز كذلك أهمية حماية الضحايا وتفعيل قانون حماية الشهود لضمان محاكمات عادلة، مع إشراك الناجين كمدعين مدنيين وشهود في الإجراءات القضائية، كما تم التأكيد على أهمية تعاون منظمات المجتمع المدني في مشاركة الوثائق ذات الصلة لدعم العمليات القانونية. وشملت المناقشات أيضًا مبادرة العراق لإنشاء يوم دولي خاص بضحايا تنظيم داعش. مثّل هذا الاجتماع خطوة أولى مهمة نحو إقامة تواصل مباشر مع المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي، حيث وضع التحالف للتعويضات العادلة ومنظماته الأعضاء أساسًا لحوار مستمر يضمن أن تظل أصوات الضحايا في قلب العمليات القانونية.ومع ذلك، تظل هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لضمان أن تتماشى إجراءات العدالة مع معايير القانون الجنائي الدولي، وأن تلبي توقعات الناجين والمجتمعات المتضررة.ورغم التحديات القائمة، فقد أسس هذا التبادل الأولي أرضية للتعاون المستقبلي نحو تعزيز آليات المساءلة، وتحسين حماية الضحايا، والدفع باتجاه إدماج الجرائم الدولية في الإطار القانوني العراقي.

التشريعات المحلية المتعلقة بالجرائم الدولية وآلية المساءلة الجنائية

يُعد غياب التشريعات التي تدمج جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية ضمن الإطار القانوني الوطني أحد أكبر العوائق أمام تحقيق العدالة في العراق.كما أن العراق لم ينشئ بعد آلية مستقلة للمساءلة الجنائية تختص بالنظر في هذه الجرائم الدولية.

في تموز/يوليو 2024، أصدرت محكمة عراقية حكمًا بالإعدام على زوجة زعيم تنظيم داعش السابق، أبو بكر البغدادي، متهمة إياها بالتواطؤ في ارتكاب جرائم ضد النساء الأيزيديات، ومصنفة هذه الجرائم ضمن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.[117] وقد أوضحت محكمة جنايات الكرخ أن الحكم صدر بموجب قانون مكافحة الإرهاب العراقي وقانون الناجيات الأيزيديات ، مع تصنيف الجرائم على أنها إبادة جماعية. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدرت محكمة أخرى في

بغداد حكمًا بالإعدام بحق عضو مشتبه بانتمائه لداعش بتهمة "ارتكاب إبادة جماعية" بحق الأيزيديين.[118] ووفقًا لمديرعام المديرية العامة لشؤون الناجيات، فقد استند هذا الحكم الأخير إلى أحكام قانون الناجيات الأيزيديات، بعد تنسيق مع مجلس القضاء الأعلى.[119] وتواصل المديرية العامة لشؤون الناجيات دعم السلطات القضائية عبر تقديم الأدلة والشهادات اللازمة لتوجيه تهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية ضد الجناة.

ورغم أن هذه الأحكام قد تُعتبر خطوة مهمة نحو الاعتراف بخطورة الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش، إلا أنها لم تستند إلى إطار الجرائم الدولية — الذي لا يزال غائبًا عن النظام القانوني العراقي — بل استندت إلى قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005.[120] وتؤدي هذه الفجوة القانونية إلى تعقيد الملاحقة القضائية لمثل هذه الجرائم، مما يثير المخاوف بشأن مدى كفاية القوانين الحالية لتحقيق العدالة للناجين. وبمناسبة اليوم العالمي للعدالة الجنائية الدولية، سلّط تحالف التعويضات العادلة الضوء على هذه التحديات، ودعا الحكومة العراقية إلى الإسراع بإصدار تشريعات تُدخل الجرائم الدولية ضمن القانون الوطني.[121] وتُعد هذه الإصلاحات ضرورية لضمان حصول جميع ضحايا فظائع تنظيم داعش على العدالة التي يستحقونها.

جهود العدالة في الدول الثالثة

شهد هذا العام تقدمًا ملحوظًا في السعي لتحقيق العدالة في قضية الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خارج العراق. ففي 11 ديسمبر 2024، أصدرت المحكمة الجزائية في لاهاي بهولندا حكمًا تاريخيًا في قضية حسناء أ. وقد أُدينت المواطنة الهولندية بالانتماء إلى منظمة إرهابية والمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من خلال استعباد امرأتين إيزيديتين في سوريا.[122] وهذه هي المرة الأولى التي تتم فيها إدانة أحد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في هولندا بتهمة ارتكاب جرائم ضد الأيزيديين. وقد حكمت المحكمة على حسناء أ. بالسجن لمدة 10 سنوات، متجاوزةً بذلك طلب المدعي العام الأولي بالحكم بالسجن لمدة 8 سنوات. ولضمان إمكانية وصول الناجين إلى المحكمة، قامت المحكمة ببث الحكم على الهواء مباشرة مع ترجمة فورية من الهولندية إلى الكرمانجية - اللغة الأولى للناجين الأيزيديين. كما نظمت منظمة يزدا عروضًا في دهوك وسنجار، مما سمح لأفراد المجتمع الأيزيدي بمشاهدة نتيجة المحاكمة في الوقت الحقيقي.[123]

في السويد، خطت السلطات خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة باتهام لينا لينا إسحاق، وهي مواطنة سويدية تبلغ من العمر 52 عامًا، بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خطيرة.[124] تنبع التهم من الفظائع التي يُزعم ارتكابها ضد النساء والأطفال الأيزيديين في الرقة، سوريا، بين أغسطس/آب 2014 وديسمبر/كانون الأول 2016. وقد بدأت هذه المحاكمة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وهي أول محاكمة في السويد تتعلق بالفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد الأيزيديين. اعتمدت القضية على الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، واستندت إلى تقرير شامل أعده الفريق بعنوان تدمير روح الأيزيديين: تدمير التراث الثقافي خلال الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأيزيديين.[125]

تُظهر هذه التطورات الدور الحيوي للملاحقات القضائية التي تجريها الدول الثالثة في محاسبة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على

جرائمهم ضد الأيزيديين. من وجهة نظر الناجين وعائلات الضحايا، تظل هذه الملاحقات القضائية أكثر السبل قابلية للتطبيق لتحقيق العدالة، حيث أن الآليات المحلية غالبًا ما تقصر عن تلبية المعايير الدولية للمساءلة والإنصاف. كما تؤكد هذه التطورات على أهمية التعاون الدولي، وإشراك الناجين، واستخدام التوثيق التفصيلي لتعزيز العدالة لضحايا الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة.

قانون العفو العام

شهد قانون العفو العام رقم (27) لسنة 2016، الذي قدمته كل من اللجنة القانونية، ولجنة الأمن والدفاع، ولجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي، عدة مراجعات خلال السنوات الماضية.[126] وافق مجلس النواب العراقي على التعديل الثاني للقانون في 21 يناير/كانون الثاني 2025، ودخل حيز التنفيذ في 30 يناير/كانون الثاني. وتستثني الشروط المنصوص عليها في القانون العفو عن المدانين بجرائم الإرهاب والجرائم الخطيرة، كما تسمح بإعادة محاكمة الأفراد الذين يزعمون أن اعترافاتهم انتزعت بالإكراه.[127] وقد قوبل ذلك بتعبير عن قلق من قطاعات مختلفة من المجتمع.[128] وأدان المجتمع الأيزيدي بشدة تمرير القانون، محذرًا من أن التشريع قد يفتح الباب أمام إفلات عناصر داعش من المساءلة، واصفًا القانون في بيان له بأنه "خيانة صادمة" تمثل "صفقة سياسية بعيدة عن المعايير القانونية والأخلاقية."[129] ولمعالجة هذه المخاوف، أوضح رئيس المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي القاضي علي حسين جفات في بيان لمجلس القضاء الأعلى أن القانون لا يشمل مرتكبي جرائم خطف واستعباد الأيزيديين وغيرهم من المكونات الأخرى.[130] وهذا يتماشى مع قانون الناجيات الأيزيديات المادة 9.1 التي تنص على أنه "لا يشمل مرتكبي جرائم خطف وسبي الأيزيديات بأي عفو عام أو خاص."[131]

ومع ذلك، تبقى مشكلة قائمة تتمثل في عدم إمكانية تحديد بشكل قاطع من من عناصر داعش ارتكب الجرائم الجسيمة وبالتالي يجب استبعاده من الاستفادة من قانون العفو العام. ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم المتهمين حوكموا فقط بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وغالبًا بتهمة وحيدة تتمثل في "الانتماء لداعش"، دون التمييز بين خطورة الجرائم المنسوبة إليهم أو إعطاء الأولوية لملاحقة أخطر الجرائم.[132]

علّقت المحكمة الاتحادية العليا في العراق في 4 شباط/فبراير 2025 تنفيذ قانون العفو العام، بالإضافة إلى مشروعي قانونين آخرين تم الطعن فيهما، وهما قانون الأحوال الشخصية وقانون استرداد الممتلكات، اللذان أقرهما مجلس النواب العراقي في تصويت واحد، بانتظار المراجعة النهائية.[133] أكد مجلس القضاء الأعلى التزامه بتطبيق قانون العفو، على الرغم من حكم المحكمة الاتحادية العليا. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أن المحاكم العراقية لا تزال تتلقى طلبات العفو وتنظر فيها.[134] بينما يمكن استخدام العفو العام في مرحلة ما بعد النزاع كأداة مشروعة للعدالة الانتقالية، إلا أن استخدامه محدود بشكل واضح بموجب القانون الدولي، حيث إنه لا يمكن أن يؤدي إلى الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية، ولا يمكن أن يتعارض مع حق الضحايا في الحصول على الانتصاف الفعال، بما في ذلك التعويضات.[135] وفي السياق العراقي، ولتحقيق العفو للأثر المرجو منه، يتطلب الأمر دراسة متأنية في التصميم والتنفيذ، بما في ذلك إجراء مشاورات مع جميع المجتمعات المحلية المتضررة، وتوفير الضمانات ذات الصلة، وتنفيذ محاكمات عادلة لجرائم دولية محددة ضد الجناة المزعومين.

إحياء الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية بحق الإيزيديين في نصب الإبادة الجماعية للإيزيديين في صولاغ، سنجار. 3 آب 2024
الصورة © نوري عيسى

قاعة مؤتمرات مجلس حقوق الإنسان، جنيف
الصورة © بويان غافريلوفيتش

رابعاً. جهود المناصرة الدولية والتعاون الدولي

تواصل المناصرة الدولية لعب دور حاسم في تسليط الضوء على الحاجة إلى تحقيق العدالة والمساءلة لضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبها تنظيم داعش، لا سيما مع إحياء الذكرى العاشرة لهذه الفظائع. وقد ساعدت الأحداث الأخيرة على لفت الانتباه إلى تقدم تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، مع إبراز التحديات المستمرة في السعي لتحقيق العدالة والمساءلة.

قدّم التحالف للتعويضات العادلة تقريراً إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الدكتورة أليس جيل إدواردز، وذلك لتضمينه في تقريرها الموضوعي عن جرائم التعذيب الجنسي أثناء النزاعات المسلحة.[136] قدمت هذه المذكرة، التي أعدها الفريق العامل المعني بإعادة التأهيل التابع للتحالف للتعويضات العادلة، نظرة عامة متعمقة عن تأثير العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على المجتمعات المحلية في العراق. وخلال زيارتها غير الرسمية إلى العراق، تشاورت الدكتورة إدواردز مع المنظمات غير الحكومية المحلية وأعضاء التحالف للتعويضات العادلة والناجين على مدى ثلاثة أيام في أربيل ودهوك.[137] هدفت زيارتها إلى دعم تنفيذ قانون الناجيات، لا سيما فيما يتعلق بإجراءات إعادة التأهيل، بالإضافة إلى جمع رؤى لإعداد تقريرها الموضوعي الذي قُدم في الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد سلط التقرير الضوء على أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بمعالجة قضايا التعذيب الجنسي أثناء النزاعات، إلى جانب توفير خدمات إعادة التأهيل للضحايا والناجين.[138]

في يوليو 2024، قدم التحالف للتعويضات العادلة ومؤسسة ژيان لحقوق الإنسان تقريرًا مشتركًا للاستعراض الدوري الشامل الرابع للعراق، مع التركيز على العدالة والتعويضات للناجين من فظائع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.[139] حددت المذكرة ثغرات كبيرة في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، مثل محدودية الوصول إلى التعويضات، وانعدام الشفافية في الأهلية والطعون، وعدم كفاية تدابير إعادة التأهيل والتعويض، وكذلك عدم كفاية المساءلة عن جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقد تم تكثيف جهود المناصرة في العراق وجنيف مع العديد من البعثات الدبلوماسية في العراق، وكذلك بعثات الدول في جنيف ووفود الاتحاد الأوروبي التي تم إطلاعها على أولويات التقرير.

جرى الاستعراض الدوري الشامل (UPR) للعراق في 27 يناير 2025، حيث سلط الفريق العامل الضوء على المجالات الرئيسية للإصلاح، لاسيما في السعي لتحقيق العدالة والتعويضات والحماية القانونية للناجين من جرائم تنظيم داعش.[140] دعت المملكة المتحدة إلى تعزيز استقلالية القضاء العراقي وقدرته على ضمان التحقيق الفعال في قضايا العنف الجنسي وملاحقة مرتكبيها قضائيًا. من جهتها، شددت ألمانيا على الحاجة إلى آليات دعم شاملة للناجيات، ولا سيما النساء اللواتي أنجبن أطفالاً نتيجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وحثت العراق على ضمان حصولهن على الخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، أوصت ألمانيا بإدخال إصلاحات على قوانين الأحوال الشخصية، ودعت إلى استثناءات تسمح للأطفال المولودين نتيجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بحمل اسم والدتهم وديانتها، فضلاً عن تنفيذ الحماية القانونية القائمة لهؤلاء الأطفال.

وشددت إيطاليا على أهمية التنفيذ الكامل والمنصف لجميع أحكام قانون الناجيات الأيزيديات لعام 2021، في حين سلطت هولندا الضوء على الحاجة إلى الاتساق في الممارسات القضائية، وحثت العراق على ضمان التطبيق الموحد لقانونه الجنائي، واتخاذ خطوات ملموسة نحو وضع تشريع شامل بشأن الجرائم الدولية. ودعت كولومبيا إلى مضاعفة الجهود لضمان العدالة والتعويضات للناجين من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لا سيما النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، أثارت كوستاريكا شواغل أوسع نطاقاً بشأن حقوق الإنسان، داعيةً إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وحثت العراق على تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وحماية الحق في الحياة في القانون والممارسة. تُبرز هذه التوصيات مجتمعة الحاجة إلى التزام مستمر بمعالجة الثغرات في مجالات العدالة والدعم والحماية القانونية للناجين، لضمان تحقيق المساءلة وتوفير تعويضات مجدية في أعقاب الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، قدم تحالف التعويضات العادلة أيضًا مساهمة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، ضمن تقريره الموضوعي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.[141] ركزت المساهمة على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق عمليات العدالة الانتقالية في العراق، مستعرضة جهود التوثيق المتعلقة بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها داعش. وسلط التقرير الضوء على التحديات التي تواجه جهود التوثيق، بما في ذلك ظاهرة التوثيق المفرط، والعبء الواقع على الناجين لتقديم الشهادات بشكل متكرر، وانعدام التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في استخدام التوثيق لدعم العدالة وجبر الضرر. كما تناول التقرير أفضل الممارسات، بما في ذلك وضع إرشادات تراعي الخصوصية الثقافية وأدوات للتعامل الأخلاقي مع الناجين، لضمان اتباع نهج يركز على الناجين في عمليات العدالة الانتقالية.

وفي ظل استمرار التحديات، تبقى المناصرة الدولية والتعاون عنصرين حاسمين لتضخيم أصوات ضحايا داعش وضمان تحقيق المساءلة. وتؤكد هذه الجهود الجماعية على ضرورة استمرار التزام الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني لمعالجة الفجوات الحرجة في العدالة والتعويض ودعم الناجين.

خامساً. الملاحظات الختامية والتوصيات

يمثل تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات وجهود العدالة الانتقالية الأوسع نطاقًا في العراق خطوات حاسمة نحو معالجة المعاناة التي تحملها الناجون من فظائع تنظيم داعش. ورغم إحراز تقدم في بعض المجالات، لا تزال هناك عقبات تعرقل تحقيق العدالة والمساءلة وجبر الضرر. يواصل الناجون مواجهة حواجز بيروقراطية، وصعوبات في الوصول المتسق إلى التعويضات، وفجوات في الخدمات الأساسية مثل التعليم، وإعادة التأهيل، وفرص العمل.

لقد مضى عقد كامل منذ بدء فظائع داعش — تذكير مؤلم بأن الوقت يمضي، ومعه تزداد الحاجة الملحة لتوفير العدالة التي يستحقها الناجون. ويتطلب المسار نحو عملية تعويض شاملة وفعالة اتخاذ إجراءات متضافرة من جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة العراقية، حكومة إقليم كردستان، الشركاء الدوليين، ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

ومع مرور الذكرى العاشرة لهذه الفظائع، تتضاءل فرص تحقيق تقدم ملموس في مجال العدالة وجبر الضرر للناجين.كما يجب أن تتسم السنوات القادمة بالتزام متجدد لمواجهة هذه التحديات، وتنفيذ أحكام قانون الناجيات الأيزيديات بشكل شامل، وضمان دعم وتمكين جميع الناجين، بغض النظر عن مجتمعهم أو موقعهم الجغرافي.

وتهدف التوصيات التالية إلى تقديم خطوات واضحة لمعالجة هذه التحديات المستمرة، ودفع عجلة تنفيذ الوعود التي يحملها قانون الناجيات للناجين من جرائم تنظيم داعش.

الصورة © بليند تاهر / روداو

إلى المديرية العامة لشؤون الناجيات:

توفير تواصل فعّال وفي الوقت المناسب مع مقدمي طلبات قانون الناجيات الأيزيديات بشأن قرارات طلباتهم يتضمن معلومات حول الخطوات التالية بما في ذلك كيفية ومواعيد الحصول على الاستحقاقات عبر أساليب تواصل سهلة الوصول وسهلة النشر;

إصدار خطابات رفض مؤرخة لمقدمي طلبات قانون الناجيات سواء كإجراء معياري أو بناءً على طلب المتقدم تتضمن توضيحًا لأسباب رفض الطلب ومعلومات حول الخطوات التالية في عملية الاستئناف ;

تحديد وتوضيح الموعد النهائي لتقديم الطعن الثاني إلى محكمة البداءة بعد رفض الاستئناف الأول مع تقديم هذه المعلومات بطريقة مبسطة ومفهومة ;

إعداد ونشر وتوزيع كتيب معلوماتي عن عملية الاستئناف يوضح الخطوات المتاحة أمام مقدمي الطلبات الذين تم رفض طلباتهم بلغة مبسطة ومفهومة ومتوفر باللغات الأكثر استخدامًا وفهمًا من قبل الناجين ويُقدم مع القرار الكتابي بشأن طلب قانون الناجيات ;

تكثيف الجهود لإنشاء نظام فعّال لتقديم خدمات طبية وخدمات دعم نفسي واجتماعي بجودة عالية ووفقًا لأفضل الممارسات في مواقع يسهل الوصول إليها من قبل الناجين وعائلاتهم

النظر في الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العراقية والمؤسسات الأكاديمية بهدف إنشاء ائتلاف قادر على إنشاء وتشغيل نموذج مستدام ومتمحور حول الناجين لتقديم خدمات إعادة تأهيل شاملة ذات جودة عالية مكفولة بموجب قانون الناجيات ;

إنشاء نموذج تعليمي مراعٍ لاحتياجات الناجين من خلال دمج دعم التعليم ضمن نموذج إعادة تأهيل شامل ;

إنشاء آلية مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وسرية لتسجيل الشكاوى المتعلقة بتنفيذ قانون الناجيات والتعامل مع المديرية العامة لشؤون الناجيات ولجنة قانون الناجيات والاستجابة لها ;

الاستفادة من قواعد البيانات الموجودة وتعزيز التعاون مع المنظمات ذات الخبرة لتحسين جهود توثيق المفقودين وتجنب تحميل الناجين وعائلات الضحايا عبء التوثيق المفرط ;

مواصلة الجهود بين المديرية العامة لشؤون الناجيات والجهات الدبلوماسية لتجاوز العوائق التي تمنع الناجين خارج العراق من الوصول إلى حقوقهم بموجب قانون الناجيات بما في ذلك توفير مؤتمرات الفيديو لاستيفاء متطلبات الإثبات في جميع الدول التي يتواجد فيها الناجون ;

تطوير نظام متخصص برعاية الدولة لإعادة دمج الناجين من تنظيم داعش في التعليم ومصممم خصيصًا لتلبية احتياجاتهم ;

فتاتان إيزيديتان في لالش
الصورة © بيليند تاهر / روداو

إلى لجنة قانون الناجيات الايزيديات

تطبيق افتراضات معقولة للأهلية والتخلي عن شرط تقديم أوراق التحقيق الخارجة عن النص القانوني كمستند إلزامي لدعم طلبات قانون الناجيات من خلال أخذ المستندات الداعمة الأخرى المتوفرة بعين الاعتبار أو دعوة مقدمي الطلبات لإجراء مقابلات مع اللجنة كما هو موضح في اللوائح الداخلية ;

توضيح معايير الأهلية المتعلقة بعمر مقدم الطلب من خلال تعريف مصطلح فتاة وحل الإشكاليات المتعلقة بأهلية الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذين تعرضوا للانتهاك أثناء فترة الاحتجاز ;

إنهاء الممارسة الحالية ضمن عملية المسح الميداني المتعلقة بالتحقق من ادعاءات الناجين عبر المختارين الذين قد لا يتمكنون من دعم التحقق من هذه الادعاءات خاصة في حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ;

إلى اللجنة العليا للبحث عن المختطفين

ضمان التواصل المنتظم والانخراط والمشاورات مع عائلات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى المعنية بتوثيق المفقودين أو تنفيذ عمليات البحث ;

الاستفادة القصوى من قواعد البيانات الموجودة وتعزيز التعاون مع المنظمات ذات الخبرة لتحسين جهود توثيق المفقودين وتجنب تحميل الناجين وعائلات الضحايا عبء التوثيق المفرط ;

امرأة تنعى أحبّاءها خلال عملية التنقيب عن مقبرة جماعية
في تل عزير، غرب سنجار
الصورة © نوري عيسى

إلى الحكومة العراقية

دمج جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ضمن التشريعات الوطنية وإنشاء آلية مساءلة جنائية صديقة للناجين ومتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتتمتع بالاختصاص في الجرائم الدولية التي ارتكبها تنظيم داعش داخل العراق أو خارجه بحق مواطنين عراقيين أو غير عراقيين مقيمين في العراق ؛

إصدار تشريعات وطنية واتباع تدابير ضرورية لضمان إجراء محاكمات جنائية عادلة ومستقلة لجرائم داعش بطريقة تتمحور حول الناجين وتتوافق مع القانون الدولي بما في ذلك توفير الحماية الكافية للشهود ومشاركة الضحايا واجراء محاكمات علنية ؛

النظر في إجراء مشاورات مع الناجين ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بهدف وضع خارطة طريق للعدالة الانتقالية تحدد الأدوار والنطاق والضمانات اللازمة لتطبيق أدوات العدالة الانتقالية خاصة تلك التي قد تكون محل جدل مثل العفو ؛

استثناء لمديرية العامة لشؤون الناجيات من تجميد التوظيف المنصوص عليه في قانون الموازنة العراقية وتخصيص موظفين مؤهلين ودائمين لمعالجة الطلبات بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب بالتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى في توزيع استحقاقات قانون الناجيات؛

استثناء مستفيدي قانون الناجيات من القيود المفروضة على استلام راتبين لضمان إمكانية الجمع بين التعويض الشهري والتوظيف العام ؛

النظر في رفع تجميد التوظيف عن الناجين المؤهلين الذين تم منحهم أولوية في التوظيف العام كنوع من جبر الضرر بموجب قانون الناجيات ؛

تعزيز الحلول الدائمة للنازحين من خلال ضمان توفير برامج تخصيص الأراضي ومبادرات الإسكان المعترف بها بموجب قانون الناجيات في جميع أنحاء العراق ؛

مواصلة تبادل الأدلة التي جمعها فريق يونيتاد مع الدول الثالثة أو المحاكم الدولية أو الهيئات الأخرى وتعزيز التعاون بين العراق والجهات الدولية الأخرى لتحقيق المساءلة عن جرائم تنظيم داعش ؛

إلى وزارة الصحة

تكثيف الجهود لإنشاء نظام فعال لتقديم خدمات طبية وخدمات دعم نفسي واجتماعي بجودة عالية ووفق أفضل الممارسات وفي أماكن يسهل الوصول إليها من قبل الناجين وعائلاتهم ؛

تعزيز التعاون بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لضمان إنشاء مراكز إعادة تأهيل في مواقع استراتيجية يسهل الوصول إليها من قبل الناجين مع تقليل خطر إعادة الصدمة ؛

إلى وزارة التربية والتعليم

إنشاء نموذج تعليمي يركز على احتياجات الناجين من خلال دمج دعم التعليم ضمن إطار إعادة التأهيل الشامل ؛

إلى حكومة إقليم كردستان

تعزيز التنسيق مع الحكومة العراقية لضمان التنفيذ الكامل لقانون الناجيات وتوحيد التدابير التعويضية بحيث لا يُثقل كاهل الناجين بالتعامل مع برامج متعددة ومنفصلة للحصول على الدعم والمزايا التي يستحقونها ؛

بعد مرور عشر سنوات، لا يزال منزل دمّره تنظيم داعش على حاله من الخراب
الصورة © نوري عيسى

إلى المنظمات الدولية والدول الثالثة

مواصلة دعم قدرات المديرية العامة لشؤون الناجيات ولجنة قانون الناجيات على تنفيذ مهامهما بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتقديم الإرشادات الفنية والمساعدة المادية ؛

ضمان توفير فرص تمويل منتظمة لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك جمعيات الناجين التي تعمل على دعم تنفيذ قانون الناجيات من خلال أنشطة الرصد والتقرير والمساعدة القانونية والأنشطة الهادفة الأخرى ؛

مواصلة مراقبة وتنفيذ الرصد المنتظم لتنفيذ قانون الناجيات من خلال التنسيق والانخراط مع الجهات الحكومية وغير الحكومية والناجين وإجراء جلسات توعية بشأن قانون الناجيات وتقديم المساعدة للناجين في تقديم الطلبات ؛

إلى منظمات المجتمع المدني

مراقبة تنفيذ قانون الناجيات والدعوة إلى إنشاء آلية تقديم طلبات يسهل الوصول إليها ومتمحورة حول الناجين ومراجعة عادلة للطلبات وتوزيع سريع ومنظم للاستحقاقات ؛

الانخراط في جهود مناصرة مشتركة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ومع الجهات المؤسسية لمعالجة القضايا العاجلة المتعلقة بتنفيذ قانون الناجيات ؛

مخيم شاريا للنازحين في دهوك
الصورة © بليند تاهر / روداو

الهوامش الختامية

1 التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد" حبر على ورق": تقييم عامين بعد إقرار قانون الناجيات الأيزيديات (2023)، تم الاطلاع عليه في 15 فبراير/شباط 2025. تم الاسترجاع من https://jiyan.org/wp-content/uploads/2023/03/YSL-Zero-Report.pdf ؛ أكثر من" حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من إقرار قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf.

2 النشرة الإخبارية متاحة باللغات الإنجليزية والعربية والسورانية والكرمانجية على موقع التحالف للتعويضات العادلة ، ويمكن الوصول إليها عبر https://c4jr.org/news-and-updates .

3 المديرية العامة لشؤون الناجيات،" المديرية العامة لشؤون الناجيات تعقد اجتماعًا تشاوريًا مع أهالي الضحايا"، منشور على فيسبوك، 1 أبريل/نيسان 2024, https://www.facebook. com/permalink.php?story_fbid=pfbid038LDGWFTt7j8byd9RpBFLNzzk1T4zZhXuBc2Nk7sRnPEfjMDFYhGTS4opZRrjZiihl&id=100076062182514.

4 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "المديرية العامة تبدأ العمل على الاستمارة الإلكترونية للبحث عن المفقودين والمخطوفين وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2021"، منشور على فيسبوك، 18 فبراير/شباط 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid0qdQjgNUE9KKpqxYXbxHaDpWztvvkqunMvWne4sdqnxvmcTot52997RrjJ2KcnQsTl&id=100076062182514.

5 المديرية العامة لشؤون الناجيات، "المديرية العامة لشؤون الناجيات تعقد اجتماعًا تشاوريًا مع عائلات الضحايا"، منشور على فيسبوك، 1 نيسان/أبريل 2024. https://www.facebook. com/permalink.php?story_fbid=pfbid0382QkEkAR7XcQ9ZfHWmXAHsuexaYn6yk6nMHx9 UT7eCkeQLCnDXG3qnEaNyBxS5evl&id=100076062182514 التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية YSL-C4JR، العدد 6، أيار/مايو 2024. تم الاطلاع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 2025. https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/06/ C4JR-NL_6ENG.pdf.

6 منظمة فريدة العالمية، "في 14 ديسمبر/كانون الأول، استضافت منظمة فريدة العالمية مؤتمرًا رائدًا"، منشور على فيسبوك، 18 ديسمبر/كانون الأول 2024, https://web.facebook. com/FaridaGlobalOrganization/posts/pfbid0ZDD93xQxZjwfTUiMW8g4PAD878oZ26cU1ZTXebzkZkuvbUGwNK6vSAX5q5VvJrkBl.

7 التحالف للتعويضات العادلة، التحالف التعويضات العادلة النشرة الإخبارية لقانون الناجيات الأيزيديات العدد 5، مارس 2024، تم الاطلاع عليه في 15 يناير 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/04/C4JR-NL_5ENG.pdf

8 التحالف للتعويضات العادلة ، التحالف للتعويضات العادلة قانون الناجيات الايزيديات العدد 5، مارس/آذار 2024، تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/04/C4JR-NL_5ENG.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من" حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 36-37، تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024- Three-Years-After-YSL-1.pdf .

9 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "إلى جميع الناجين خارج العراق في دولتي ألمانيا وفرنسا الذين لم يتمكنوا من التقدم بطلب قانون الناجين الأيزيديين رقم 8 لعام 2021"، منشور على فيسبوك، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، https://www.facebook.com/permalink.php؟story_fbid_ fbid=pfbid0J1J1t7D1D1s7az7VouVouTaaTaaYPYPFWPFWPHovoQnPNPN7BhrUupAgGS5TaJTaJHete 6i1Ue1EmiEmiheYT1NPdl&id=100076062182514؛ التحالف للتعويضات العادلة، التحالف للتعويضات العادلة قانون الناجيات الأيزيديات (YSL) العدد 9، ديسمبر/كانون الأول 2024، تم الاطلاع عليه في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/12/C4JR-NL_9-ENG.pdf .

10 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "زيارة السيدة سراب إلياس، مدير عام الناجيات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إلى سفارة جمهورية العراق في باريس"، منشور على فيسبوك، 26 حزيران/يونيو 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid02tgYkZ7PcNEEgtKkPByk4UWyh4iCcsfkyihQ5atkAX98zH2P4unRbpWoaWnGeaGKAl&id=100076062182514

11 مؤسسة موكويجي، "وفد عراقي يزور بانزي"، تم الاطلاع عليه في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://www.mukwegefoundation.org/iraqi-delegation-visits-panzi/ .

12 المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، "وفد عراقي يزور جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) والأردن لتحسين دعم الصحة العقلية للناجين من الإبادة الجماعية"، تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://iraq.iom.int/news/iraqi-delegation-visits-drc-and-jordan-improve-mental-health-support-genocide-survivors .

13 مؤسسة موكويجي، "الرعاية الشاملة"، تم الاطلاع عليه في 15 يناير 2025، https://www.mukwegefoundation.org/holistic-care/ .

14 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجين]، "المديرية العامة لشؤون الناجيات تشارك في ندوة حوارية لتسليط الضوء على جرائم تنظيم داعش الإرهابي بحق الإيزيديين والمكونات الأخرى"، منشور على فيسبوك، 19 أغسطس 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid0foma6nVa6DRNukCYgD1HCmLeiGKddt5J9hMNVi7DFcymMidTjEZ5eJ7BSap28bAXl&id=100076062182514 .

15 منتدى المرأة والسلام والأمن، 2024، منتدى المرأة والسلام والأمن 2024: جدول الأعمال النهائي، 14 أبريل/نيسان 2024، تم الاطلاع عليه في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://wpsforum-rks.org/wp-content/uploads/2024/04/2024_WPS-Forum_Final-Agenda-140424.pdf .

16 تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، "(الجزء 2) الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لتأسيس الولاية المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع"، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2024، تم الاطلاع عليه في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://webtv.un.org/en/asset/k15/k156vx6lqh .

17 المديرية العامة لشؤون الناجيات ، "المديرية العامة لشؤون الناجيات تنظم ورشة عمل تدريبية لموظفي المديرية"، 25 نوفمبر 2024، https://www.facebook.com/permalink. php?story_fbid=pfbid0C5KkTbgAacewkkF8CCqm9FanvqoWttdUwBvvniwMykQpuyyu2r7vg99QU9G44hawl&id=100076062182514 .

18 التحالف للتعويضات العادلة، التحالف للتعويضات العادلة النشرة الإخبارية لقانون الناجيات اليزيديات العدد 9، ديسمبر/كانون الأول 2024، تم الاطلاع عليه في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/12/C4JR-NL_9-ENG.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، مجموعة أدوات للمشاركة الأخلاقية مع الناجين، 29 يوليو/تموز 2024، تم الاطلاع عليه في 25 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/07/Toolkit-for-Ethical-Engagement-with-Survivors_English.pdf .

19 قانون رقم 13 لسنة 2023: "الموازنة العامة" لجمهورية العراق الاتحادية (2023 - 2025) [قانون رقم 13 لسنة 2023 بشأن الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية (2025-2023)]. متاح على: https://moj.gov.iq/upload/pdf/4726_72.pdf .

20 القانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات الإيزيديات، المادة 1.1.

21 قانون رقم 11 لسنة 1962: قانون الأحداث [قانون الأحداث (11) لسنة 1962]، المادة 1.2. متاح على: https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/703.html .

22 التحالف للتعويضات العادلة، التحالف للتعويضات العادلة النشرة الإخبارية لقانون الناجيات اليزيديات العدد 3، أكتوبر/تشرين الأول 2023، تم الاطلاع عليه في 30 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2023/11/C4JR-NL_3ENG.pdf

23 التحالف للتعويضات العادلة، "تقديم مشترك إلى الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل (UPR) بشأن العدالة والتعويضات للناجين من نزاع داعش في العراق"، 15 يوليو 2024، ص 8, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/08/C4JR-UPR-Submission-Justice-Reparations-for-Survivors-of-ISIL-Conflict-in-Iraq.pdf

24 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "إلى جميع الناجيات خارج العراق في دولتي ألمانيا وفرنسا، اللواتي لم يتمكنّ من التقدم بطلب قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لعام 2021 حتى الآن"، منشور على فيسبوك، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024, https://www.facebook.com/permalink.

;php?story_fbid=pfbid0J1t7D1s7azVouTaaYPFwpHovoQnPN7BhrUupAgGS5TaJHete6i1UeEmiheYT1nPdl&id=100076062182514
المديرية العامة لشؤون الناجيات ، "المديرية العامة لشؤون الناجيات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومحكمة تحقيق القوش تسجل شهادات عدد من الناجيات الأخريات في فرنسا عن بعد عبر الفيديو"، منشور على فيسبوك، 6 فبراير/شباط 2025, https://www.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid02goZ64JKQdWpDUhhWuL6WEtn7sNma4ZJdqbweMsVTXskgmA4qyqr7STy3Q9jbrdRQl&id=100076062182514.

25 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "إلى جميع الناجيات خارج العراق في دولتي ألمانيا وفرنسا الذين لم يتمكنوا من التقدم بطلب قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لعام 2021،" منشور على فيسبوك، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2024, https://www.facebook.com/watch/?v=8679563662151029.

26 منظمة فريدة العالمية، "إلى جميع الناجين خارج العراق في دولتي ألمانيا وفرنسا الذين لم يتمكنوا من التقدم بطلب للحصول على قانون الناجيات الأيزيديات "، 24 نوفمبر 2024, https://web.facebook.com/reel/953011590182587.

27 Yazda، "إعلان مهم للناجين من جرائم داعش الذين يعيشون في فرنسا وألمانيا ويرغبون في التقدم وفق قانون الناجيات الأيزيديات"، منشور على فيسبوك، 2 ديسمبر/كانون الأول 2024, https://www.facebook.com/yazda.organization/posts/pfbid027WpVKPvfMUogyguHs6VhZt9SdC4XdwGnYnXsBz6Ex5crQ1LhXns7YtgkV8hhSxLdl.

28 المديرية العامة لشؤون الناجيات ، قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لعام 2021.

29 التحالف للتعويضات العادلة، C4JR YSL النشرة الإخبارية YSL العدد 1، يوليو/تموز 2023، تم الاطلاع في 20 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2023/07/C4JR-NL_1_English.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من "حبر على ورق": تقييم ثلاث سنوات بعد اعتماد قانون الناجيات الإيزيديات (2024)، ص 11-10، تم الاطلاع في 20 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية لـ C4JR YSL العدد 8، سبتمبر/أيلول 2024، تم الاطلاع في 20 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/09/C4JR-NL_8ENG. pdf ؛ لوك موفيت، "عشر سنوات على الإبادة الجماعية الإيزيدية: البحث عن تعويضات للحرب ضد داعش"، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، 31 يوليو/تموز 2024، https://icct.nl/publication/ten-years-yazidi-genocide-searching-redress-war-against-isis .

30 التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية C4JR YSL العدد 7، يوليو 2024، تم الاطلاع عليه في 20 يناير 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/07/C4JR-NL_7ENG.pdf.

31 التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من اعتماد قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 22-21، تم الاطلاع عليه في 20 يناير/كانون الثاني 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf.

32 المديرية العامة لشؤون الناجيات ، قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لعام 2021.

33 التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 6، مايو 2024، تم الاطلاع عليه في 20 يناير 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/06/C4JR-NL_6ENG. pdf.

34 التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 4، ديسمبر/كانون الأول 2023، تم الاطلاع في 20 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2023/12/C4JR-NL_4ENG.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من "حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 15-14، تم الاطلاع في 20 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf .

35 للاطلاع على لمحة شاملة عن التدابير المادية والرمزية المتوخاة في قانون الناجيات الأيزيديات، انظر التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم عامين بعد تشريع قانون الناجيات الإيزيديات (2023)، ص. 16-15، تم الاطلاع عليه في 23 يناير 2025. مُقتبسة منhttps://jiyan.org/wp-content/uploads/2023/03/YSL-Zero-Report.pdf

36 القانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات الإيزيديات [قانون الناجيات]، تحدد المادة 5 أهداف الإدارة العامة لشؤون الناجيات (GDSA) بما في ذلك "إحصاء وإعداد بيانات الناجيات ومن تشملهم أحكام هذا القانون استناداً إلى المعلومات الصادرة عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا المجال".

37 المديرية العامة لشؤون الناجيات، "تنفيذاً لتوجيهات وزير العمل والشؤون الاجتماعية، السيد أحمد الأسدي، وبتوجيه من مدير عام الناجيات، السيدة سراب إلياس، تم صرف رواتب الناجين لـ 1834 مستفيداً عن شهر حزيران/يونيو قبل موعد استحقاقها،" منشور على فيسبوك، 13 حزيران/يونيو 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid02wt6jRKoWPHzuxgGzTvEWrK3edeTx1BDHpnExr64ioqVNfgHvvS3sazPUgj3Rh9ZRl&id=100076062182514

38 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تطلق رواتب الناجين لـ 2,216 مستفيداً"، 28 يناير/كانون الثاني 2025, https://www.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid059z33nu86WB43MMms26SKeerBT4cDcQy3S4bm8QCJ6TKS3rgLZCVkxWqWrbTFzjal&id=100076062182514.

39 للمزيد من المعلومات حول تدرج المدفوعات المالية، انظر التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من "حبر على ورق": تقييم بعد مرور ثلاث سنوات على تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 26، تم الاطلاع عليه في 23 يناير 2025. تم الاسترجاع منhttps://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf.

40 حكومة إقليم كوردستان، "رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان يكرر دعمه للأيزيديين، ويدعو إلى إنهاء حالة الطوارئ في سنجار وتنفيذ اتفاقية سنجار"، 2 يوليو/تموز 2024، تم الاطلاع في 28 يناير/كانون الثاني 2025, https://gov.krd/english/government/the-prime-minister/activities/posts/2024/july/krg-prime-minister-reiterates-support-for-the-yazidis-calls-for-end-to-sinjar-emergency-situation-and-implementation-of-sinjar-agreement/.

41 "رئيس الوزراء مسرور بارزاني يأمر بتقديم مساعدات مالية لأكثر من 3,500 ناجٍ من الايزيديين من داعش،" كوردستان 24، 4 أغسطس/آب 2024, https://www.kurdistan24.net/en/story/396148.

42 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "المديرية العامة لشؤون الناجيات تستكمل إجراءات إعادة 16 ناجية إلى مقاعد الدراسة بناءً على توجيهات المدير العام لشؤون الناجيات"، منشور على فيسبوك، 11 نوفمبر 2024, https://www.facebook.com/permalink.php?story_ fbid=pfbid0t36PChXt5sTPh2XmHroqUaHY5BTcKuVN8tqBPpG5BH6rKfvsdALzadaBSThALLYRl&id=100076062182514.

43 الصندوق العالمي للناجين، "الحصول على التعليم كشكل من أشكال التعويض للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق"، يناير/كانون الثاني 2025. تقرير غير منشور.

44 مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان، "تقرير تقييمي للتقدم المحرز في دعم 'ورقة الموقف': "تحديد الخيارات العملية لتحسين الإطار القانوني في العراق الذي يعالج احتياجات الأطفال المرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة (" CAAFAG ") وأسرهم ومجتمعاتهم". تقرير غير منشور.

45 التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 27، تم الاطلاع عليه في 20 يناير/كانون الثاني 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf.

46 تقرير صندوق الناجين العالمي، ص 5.

47 قانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات الأيزيديات [قانون الناجيات]، نصت المادة 6.3 على أن "للناجيات والمشمولات بأحكام هذا القانون الحق في العودة للدراسة ويستثنين من شرط السن".

48 تقرير صندوق الناجين العالمي، ص 7-6 و10.

49 "مبادرة التعليم الجديدة لإقليم كوردستان للناجين من داعش"، كوردستان 24، 18 يوليو 2024, https://www.kurdistan24.net/en/story/395857.

50 قانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات [الإزيديات] الناجيات [قانون الناجيات]، تكلف المادة 5-5 المديرية العامة لشؤون الناجين (GDSA) بـ "تأمين فرص العمل والتوظيف لتمكين الناجيات [الإناث] من تحقيق رفاههن الاقتصادي والاجتماعي" والمادة 6. 4 من قانون الناجيات الأيزيديات الذي ينص على أن "تُعطى الأولوية للناجيات والمشمولات بأحكام هذا القانون في التوظيف العام بنسبة ٪2."

51 المديرية العامة لشؤون الناجيات، "إلى جميع الناجين"، منشور على فيسبوك، 9 مايو/أيار 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0242fdxfsii38ti519WyvKNkPtmisadVpwrZkC1SUzJgRFfULgY9pWxysimkMAzxCdl&id=100076062182514؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 6، مايو/أيار 2024، تم الاطلاع عليه في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/06/C4JR-NL_6ENG.pdf .

52 التحالف للتعويضات العادلة، 10 مطالب، 10 سنوات بعد الإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش (2024)، ص 15-14، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/08/10-Demands-10-Years-After-the-Genocide-by-ISIL_English.pdf.

53 التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 9، ديسمبر 2024، تم الاطلاع عليه في 22 يناير 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/12/C4JR-NL_9-ENG.pdf.

54 التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم ثلاث سنوات بعد تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 24، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية لـ C4JR YSL العدد 9، ديسمبر/كانون الأول 2024، تم الاطلاع في 23 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/12/C4JR-NL_9-ENG.pdf .

55 التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من اعتماد قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 27، تم الاطلاع عليه في 8 فبراير/شباط 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf

56 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "المديرية العامة لشؤون الناجيات ومديرية بلديات نينوى تبدأ بتوزيع الدفعة الأولى من قطع الأراضي السكنية على الناجين"، منشور على فيسبوك، 29 مايو/أيار 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02XX8nLreNjyU1EbbCLobTRsNLJ4rSJ2XXe1Ce7UGE87zow6f66r6aiTa5KevwXvALl&id=100076062182514 ؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 6، مايو/أيار 2024، تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/06/C4JR-NL_6ENG.pdf.

57 للاطلاع على المزيد حول العملية القائمة على الحقوق في دعم الحلول الدائمة للنازحين التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، انظر التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 28، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، 10 مطالب، 10 سنوات بعد الإبادة الجماعية من قبل داعش (2024)، ص 19، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/08/10-Demands-10-Years-After-the-Genocide-by-ISIL_English.pdf ..

58 التحالف للتعويضات العادلة، 10 مطالب، 10 سنوات بعد الإبادة الجماعية من قبل داعش (2024)، ص 19-18، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/08/10-Demands-10-Years-After-the-Genocide-by-ISIL_English.pdf ؛ منظمة السلام والحرية، العودة إلى سنجار: رحلة المجتمع اليزيدي (2024)، تم الاطلاع في 23 يناير/كانون الثاني 2025. يمكن استرجاعها من https://pfo-ku.org/images/2017/pdf/Yazydy.pdf .

59 مجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم 24007، النقطة 1، 23 يناير/كانون الثاني 2024، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025, https://www.cabinet.iq/en/category/aDOu$GSzDnEA-_z/aDOu$GSzDnEA-_z.

60 التحالف للتعويضات العادلة، 10 مطالب، 10 سنوات بعد الإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش (2024)، ص 19-18، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/08/10-Demands-10-Years-After-the-Genocide-by-ISIL_English.pdf.

61 مجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم 24007، النقطة 6، 23 يناير/كانون الثاني 2024، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025,https://www.cabinet.iq/en/category/aDOu$GSzDnEA-_z/aDOu$GSzDnEA-_z.

62 مجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم 24007، النقطة 7، 23 يناير/كانون الثاني 2024، تم الاطلاع عليه في 23 يناير/كانون الثاني 2025,https://www.cabinet.iq/en/category/aDOu$GSzDnEA-_z/aDOu$GSzDnEA-_z.

63 وزارة الخارجية، رسالة إلى هيومن رايتس ووتش/مراقبة حقوق الإنسان، 5 يونيو/حزيران 2023، تم الاطلاع عليها في 23 يناير/كانون الثاني 2025, https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2023/06/Iraq%20-%20HRD%20-%20Ministry%20of%20FA%20letter%20to%20HRW%20-%20EN.pdf.

64 التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من مجرد "حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 42، تم الاطلاع عليه في 28 يناير/كانون الثاني 2025. مُقتبسة من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf

65 التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 9، ديسمبر 2024، تم الاطلاع عليه في 20 يناير 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/12/C4JR-NL_9-ENG.pdf.

66 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "بدأت المديرية العامة لشؤون الناجيات بإصدار بطاقات صحية للناجيات"، منشور على فيسبوك، 22 يناير/كانون الثاني 2025، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid026dGhmGQqV9Z95A7myJuybHKQtJo5GXQjAjzuVouwuhoS2LUgkVDqQRSM6rdqw2LZl&id=100076062182514; المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "فرع سنجار التابع للمديرية العامة لشؤون الناجيات يبدأ بتوزيع البطاقات الصحية للناجين المشمولين"، منشور على فيسبوك، 5 شباط/فبراير 2025، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02Z6zbmbCxXc1Lzckujah4tvEdfiSXmfaNiYxfTH58a4Vc7nMrBVVGG3LaayRWwuwhl&id=100076062182514 .

67 التحالف للتعويضات العادلة، "الحق في إعادة التأهيل كتعويض للناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: C4JR يطلق دليل رصد جديد للناجين من داعش في العراق"، 12 يونيو 2024, https://c4jr.org/1206202429145.

68 البروفيسور نيميشا باتيل والدكتور بويان غافريلوفيتش، الحق في إعادة التأهيل كتعويض للناجين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: دليل لاستخدام مؤشرات حقوق الإنسان لرصد تنفيذ انشطة الحق في إعادة التأهيل للناجين من جرائم داعش في العراق (2024)، تم الاطلاع في 28 يناير/كانون الثاني 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/06/Rehabilitation-Guideline-English-final.pdf

69 التحالف للتعويضات العادلة، "فعالية إطلاق C4JR: استخدام مؤشرات حقوق الإنسان لرصد تنفيذ الحق في إعادة تأهيل الناجين من داعش"، 14 يونيو 2024, https://c4jr.org/1406202429202.

70 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "يوم السبت 3 آب/أغسطس 2024، شاركت السيدة سراب إلياس، المديرة العامة للناجيات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، في احتفالات إحياء الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية للإيزيديين"، منشور على فيسبوك، 3 آب/أغسطس 2024, https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02syGNz2pbmGEdLNAnQyBq7pYuodSu7duMfgeg679hz6tPiobPbKQirmzUKAK2nJr8l&id=100076062182514.

71 مبادرة نادية، "خلاصة إحياء الذكرى العاشرة في سنجار،" 7 أغسطس/آب 2024، تم الاطلاع عليه في 27 يناير/كانون الثاني 2025, https://www.nadiasinitiative.org/news/event-recap-yazidi-community-marks-10th-anniversary-in-sinjar.

72 مبادرة نادية، "بيان من المجتمع المدني الأيزيدي في الذكرى العاشرة للإبادة الجماعية الأيزيدية"، 3 أغسطس/آب 2024، تم الاطلاع في يناير/كانون الثاني 2025, https://www.nadiasinitiative.org/news/yazidi-civil-society-statement-on-10th-anniversary-of-yazidi-genocide.

73 قانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات الايزيديات [قانون الناجيات]، نصت المادة 8.1 على أن "يعتبر الثالث من آب من كل عام يوماً وطنياً للكشف عن الجرائم المرتكبة بحق الأيزيديين والمكونات الأخرى وعلى وسائل الإعلام توفير كافة البرامج الخاصة بهذه البيانات وتوضيح ما ارتكبته داعش من انتهاكات واختطاف وعنف جنسي وسبي وتهجير."

74 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "استنادًا إلى المادة 8 من قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لعام 2021، وافق رئيس مجلس الوزراء على كتاب المديرية العامة لشؤون الناجيات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذي يوجه جميع الوزارات والهيئات غير التابعة لوزارة بالوقوف دقيقة صمت في 3 آب/أغسطس من كل عام"، منشور على فيسبوك، 1 آب/أغسطس 2024، https://www.facebook.com/permalink.php? story_fbid=pfbid02886RxrhsDVtFtFPTVTVVTVBVBE731zLuPkvpStUbnacnacnpWmLMWMWMWYWYYNDlSGkbRdquNyVSGfuGBl&id=100076062182514 ؛ "في ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية، رئيس الوزراء يوجه بالوقوف دقيقة صمت"، وكالة الأنباء العراقية، 2 أغسطس 2024، https://ina. iq/eng/eng/33946-in-memory-of-the-genocides-victims-pm-directs-a-minute-of-silence.html; " رئيس الوزراء يوجه دقيقة صمت في ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية بحق الأيزيديين"، وكالة الأنباء العراقية، 3 أغسطس 2024، https://ina.iq/eng/33957-pm-observes-minute-of-silence-in-memory-of-yazidi-genocide.html.

75 "السوداني يدعم حفل التأبين السنوي لضحايا الإبادة الجماعية من الأيزيديين"، وكالة الأنباء العراقية، 5 أغسطس/آب 2024, https://ina.iq/eng/33990-al-sudani-supports-yearly-memorial-services-for-yazidi-victims-of-genocide.html.

76 التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من "حبر على ورق": تقييم بعد ثلاث سنوات من تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 29 و44، تم الاطلاع عليه في 27 يناير/كانون الثاني 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf.

77.قانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات الإيزيديات [قانون الناجيات]، نصت المادة 2-8 على أن "تتخذ وزارة الثقافة وأمانة بغداد والجهات المعنية الإجراءات اللازمة لتخليد الضحايا الأيزيديين والمكونات الأخرى وبناء النصب والتماثيل والمعارض الخاصة بهذه المناسبة."

78 المديرية العامة لشؤون الناجيات، "تعلن المديرية العامة لشؤون الناجيات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة عن رغبتها في إقامة نصب تذكارية مصغرة في مواقع المقابر الجماعية"، منشور على فيسبوك، 15 يوليو/تموز 2024, https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0mXzC2Y362jxohX6D6D6D3FD3FDu3bH3BH3LyDmjDmjPSpwTaD9GheaxGaSTWhASTWhAyjSbGfkRngoTWL&id=100076062182514.

79 المديرية العامة لشؤون الناجيات، "افتتاح حديقة ونصب تذكاري باسم الناجين والناجيات"، منشور على فيسبوك، 26 فبراير/شباط 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0wGAbbWzoz3F1fWsx4TzgKbu5wiaFE2JpPNVLaENiKEWv1jRfPY5PxJ8DeFbhuReYl&id=100076062182514؛ صندوق الناجين العالمي، "عمل جماعي للأيزيديين في العراق"، 7 مارس/آذار 2024، تم الاطلاع في 23 يناير/كانون الثاني 2025، https://www.globalsurvivorsfund.org/latest/articles/healing-is-a-collective-act-for-yazidis-iraq .

80 مبادرة نادية، "نادية مراد تكشف النقاب عن النصب التذكاري للأم والعدالة إلى جانب زميلاتها الناجيات"، 5 يوليو 2024، تم الاطلاع عليه في 23 يناير 2025, https://www.nadiasinitiative.org/news/unveiling-of-the-mother-and-justice-mobile-memorial

81 مبادرة نادية، "الأم والعدالة - نصب تذكاري متنقل"، تم الاطلاع عليه في 23 يناير 2025, https://www.nadiasinitiative.org/mother-and-justice.

82 "اتخاذ قرار بشأن إقامة نصب تذكاري للإبادة الجماعية للأيزيديين في ألمانيا"، قناة سيما، 18 ديسمبر 2024, https://sematv.net/en/2024/12/9-10.

83 قانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات الأيزيديات [قانون الناجيات]، تنص المادة 5.7 على أن دور المديرية العامة لشؤون الناجيات يشمل "البحث عن المختطفين من الأيزيديين والتركمان والمسيحيين والشبك من الرجال والنساء والأطفال الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً. ويتم هذا العمل بالتنسيق مع الجهات المختصة داخل العراق وخارجه وذوي الضحايا، ومعالجة أوضاعهم قانونياً ومنحهم المزايا وتعويضهم أو ذويهم وفقاً للقوانين ذات العلاقة"، وتتضمن المادة 8-5 "التنسيق مع مؤسسة الشهداء ودائرة شؤون المقابر الجماعية والحماية فيما يتعلق بالمقابر الجماعية لإستكمال كافة الإجراءات المتعلقة بالبحث والتحقيق وفتح المقابر الجماعية والكشف عن هوية الرفات وإعادتها إلى ذويهم من أجل دفنهم بما يليق بتضحياتهم."

84 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "المديرية العامة تبدأ العمل على الاستمارة الإلكترونية للبحث عن المفقودين والمخطوفين وفقاً للقانون رقم 8 لسنة 2021"، منشور على فيسبوك، 18 فبراير/شباط 2024, https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02uB3vbY6azbd1cZC8U4sP7uppsuTuUx8UyYBkFQN4WscudfansZKpBzxhXxX3RPnWl&id=100076062182514.

85 مجلس حقوق الإنسان، "التقرير الوطني المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21" (2024). وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/WG.6/48/IRQ/1. 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024. يمكن الوصول إليه على: https://docs.un.org/en/A/HRC/WG.6/48/IRQ/1

86 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "إلى أهالي المفقودين والمختطفين من المكونات المنصوص عليها في قانون الناجيات الأيزيديات رقم 8 لسنة 2021 لتسجيل أسماء ومعلومات ذويهم الذين اختطفوا وفقدوا على يد تنظيم داعش الإرهابي في الاستمارة الإلكترونية"، منشور على فيسبوك، 20 أغسطس 2024، https://www. facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid09ER9ER5Z6k6kH4iQG1Qg1JfJeKJfJeKKHjPHjPFNFNBWRNBWR ؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 8، سبتمبر/أيلول 2024، تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/09/C4JR-NL_8ENG.pdf .

87 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "إلى أهالي الضحايا الذين فقدوا أحد أفراد أسرهم نتيجة اختطافهم من قبل تنظيم داعش الإرهابي في المناطق السورية أو خلال عمليات تحرير تلك المناطق ولديهم معلومات عن أماكن وجود الرفات"، منشور على فيسبوك، 4 مارس 2024، https://www facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0mXzC2Y362jxohX6D6D6D3FD3FDu3bH3BH3LyDmjDmjPSpwTaD9GheaxGaSTWhASTWhAyjSbGfkRngoTWL&id=100076062182514؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 5، مارس/آذار 2024، تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/04/C4JR-NL_5ENG.pdf .

88 المديرية العامة لشؤون الناجيات، "إطلاق حملة إعلامية للبحث عن المختطفين وجمع المعلومات"، منشور على فيسبوك، 29 سبتمبر/أيلول 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02CbgYYFK9Z8hiwnSHqZ3nLLdfNz93u9x6Cfd4zxxHRmdPVg8uPF2tkgMnKXanzniyl&id=100076062182514 ؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 9، ديسمبر/كانون الأول 2024، تم الاطلاع عليه في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/12/C4JR-NL_9-ENG.pdf .

89 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية واللجنة العليا للبحث عن المختطفين تعلن عن تخصيص مكافأة مالية سخية، منشور على فيسبوك، 7 يوليو 2024, https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0yJLQhvNs39tmx7KkBgLQjCKEMGuhpKhy9yKLtey6oQKtXP8EBamGgh3e5EVqG5D5l&id=100076062182514.

90 المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "وزارة العمل تشرف على استلام امرأة إيزيدية مختطفة"، منشور على فيسبوك، 2 مارس/آذار 2024، https://www. facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0iHP3vXcJjZCP9moZmSGtEfRJDp6oyDa4ocxipK95k5CNKESuimu8SYb9Yu7Djrpol&id=100076062182514 ؛ التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية C4JR YSL العدد 5، مارس/آذار 2024، تم الاطلاع في 15 يناير/كانون الثاني 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/04/C4JR-NL_5ENG.pdf .

91 المديرية العامة لشؤون الناجين [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "المديرية العامة لشؤون الناجيات تستقبل فتاتين مختطفتين"، منشور على فيسبوك، 12 أغسطس/آب 2024, https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02NF4Dq5RgpsDWvismxji5yhX5FSotJeSHuRog4jBcAmwDT7rzwNRGzgh2kiBtP7K7l&id=100076062182514.

92 جهاز المخابرات الوطني العراقي، "جهاز المخابرات الوطني العراقي بالتنسيق مع وزارة الخارجية يحرر فتاة أيزيدية في إحدى دول الإقليم ويعيدها إلى العراق"، منشور على فيسبوك، 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2024, https://www.facebook.com/inis.gov.iq/posts/pfbid02CcZCAdiF9HyicGEPt1CZMaSaVmFXTH1Y7GYU5u9SJmiTKctykPuFL9GXSk1kVWnSl.

93 مديرية المقابر الجماعية، "رئيس مؤسسة الشهداء يأمر ببدء العمل لفتح مقبرة جماعية في بئر عنتر في تلعفر"، منشور على فيسبوك، 12 مايو 2024، https://www.facebook.com/ MASS.GRAVES.2017 ؛ https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02SDVDVkWU9m9m7m7rG7jnMwFD2j8j8j8xzkzkYBVYBvJPHZJMXAFDG7DG7SLCSJ42c2Hi6gecXA2GHGHJNl المديرية العامة لشؤون الناجيات [المديرية العامة لشؤون الناجيات]، "السيد شارك السيد شهاب أحمد سمير، مدير فرع سنجار التابع للمديرية العامة لشؤون الناجيات اليوم السبت 13 تموز/ يوليو في عرض توضيحي لأعمال التنقيب في موقع مجزرة بئر علو عنتر في تلعفر"، منشور على فيسبوك، 13 تموز/يوليو 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02n2AKtNDgGxToRn7wTZA76YYr4WA1E4YNpwj8Jm5q2bpzCr4iuwmcCXuUj1aUXpVxl&id=100076062182514 .

94 مديرية المقابر الجماعية، "بدء الحملة الوطنية لجمع عينات الدم"، منشور على فيسبوك، 19 مايو/أيار 2024، https://www.facebook.com/MASS.GRAVES.2017/posts/ pfbid0iygjhqhetxoc8Fp4ibX6xijHwMj6rJhKcixTq8EvkxyJ23tGqkq8Sx6UKsFuP7Vcl؛ Yazda، "الحملة الوطنية لجمع المعلومات وعينات الدم"، منشور على فيسبوك، 24 يونيو/ حزيران 2024، https://www.facebook.com/yazda.organization/posts/pfbid0mGhdMH8YcY5iC4Hnnkfv7Evro23F1i1PPko8W9NC2YkrpX8ViZkYe4BFPrvP7JVUl .

95 فريق الأمم المتحدة للتحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش/داعش (UNITAD)، "فريق الأمم المتحدة للتحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش/ داعش والسلطات العراقية يختتم عمليات التنقيب في موقع قبر جماعي معقد بالقرب من تلعفر"، 8 أغسطس/آب 2024، تم الاطلاع في 27 يناير/كانون الثاني 2025, https://www.unitad. un.org/news/unitad-and-iraqi-authorities-conclude-excavations-complex-mass-grave-site-near-tel-afar.

96 Yazda، "دعوة بالنيابة عن محافظ نينوى السيد عبد القادر الدخيل"، 27 مايو/أيار 2024, https://www.facebook.com/yazda.organization/posts/ pfbid02venV1kKaKUeNxH1UzhEKhDjXzktU12QvMLEdrTw9Eu3uR86su4Rx5jJLC1rPFzqrl.

97 هيومن رايتس ووتش/مراقبة حقوق الإنسان، "العراق: تعويض ضحايا داعش قليل جدًا ومتأخر جدًا"، 9 مايو/أيار 2023, https://www.hrw.org/news/2023/05/09/iraq-compensation-isis-victims-too-little-too-late.

98 قانون رقم 20 لسنة 2009: تعويض ضحايا العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية [قانون تعويض ضحايا العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية]. متاح على: https://webarchive.archive.unhcr.org/20250122181210/ https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=5e4579204.

99 المجلس الدنماركي للاجئين، العائدون من مخيمات كوردستان يجدون مناطقهم الأصلية بدون دعم أو خدمات"، 6 يونيو/حزيران 2024، تم الاطلاع في 23 يناير/كانون الثاني 2025, https://drc.ngo/resources/news/idps-returning-from-kurdistan-camps-find-areas-of-origin-without-support-and-services/.

100 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "رسالة مؤرخة 5 سبتمبر/أيلول 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية". 7 سبتمبر 2023. وثيقة الأمم المتحدة S/2023/654. متاح على: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/263/38/pdf/n2326338.pdf ؛ التحالف للتعويضات العادلة، أكثر من "حبر على ورق": تقييم بعد مرور ثلاث سنوات من تشريع قانون الناجيات الأيزيديات (2024)، ص 36-37، تم الاطلاع في 21 يناير/كانون الثاني 2025. تم الاسترجاع من https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/03/ C4JR-Report-2024-Three-Years-After-YSL-1.pdf.

101 Yazda، "مخاوف بشأن عدم تجديد تفويض UNITAD في العراق"، 12 سبتمبر/أيلول 2023, https://www.yazda.org/concerns-about-the-non-renewal-of-unitads-mandate-in-iraq.

102 بويان غافريلوفيتش، "الإبحار في متاهة المساءلة في عراق ما بعد يونيتاد". جاستيس إنفو، 17 يناير 2025, https://www.justiceinfo.net/en/140373-navigating-accountability-maze-post-unitad-iraq.html.

103 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2379 (2017، 21 سبتمبر/أيلول 2017). وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2379. متاح على: https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/s_res_23792017_e_7.pdf.

104 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2017 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة". 16 أغسطس/آب 2017. وثيقة الأمم المتحدة S/2017/710. متاح على: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n17/259/92/pdf/n1725992.pdf.

105 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 2379 (2017، 21 سبتمبر/أيلول 2017). وثيقة الأمم المتحدة S/RES/2379. الفقرات. 2، 5، 3. متاح على: https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/general/s_res_23792017_e_7.pdf.

106 فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش(UNITAD) (بدون تاريخ). المكتبة. فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش. تم الاسترجاع في 13 ديسمبر 2024، من https://www.unitad.un.org/content/library.

107 فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش.(2024). (UNITAD)تقرير الأمين العام عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (UNITAD). الأمم المتحدة. تم الاسترجاع من https://www.unitad.un.org/sites/www.unitad.un.org/files/scgb_report_e-report_en-.pdf.

108 فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (n.d). (UNITAD.). تعزيز المساءلة على الصعيد العالمي. فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش. تم الاسترجاع في 1 ديسمبر 2024، من https://www.unitad.un.org/content/promoting-accountability-globally.

109 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "تقرير الأمين العام: تنفيذ القرار 2679 (2023)." وثيقة الأمم المتحدة S/2024/20. 15 يناير/كانون الثاني 2024. يمكن الوصول إليه على: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/425/40/pdf/n2342540.pdf?OpenElement.

110 بويان غافريلوفيتش، "الإبحار في متاهة المساءلة في عراق ما بعد يونيتاد". جاستيس إنفو، 17 يناير 2025. يمكن الاطلاع عليه على الرابط https://www.justiceinfo.net/en/140373-navigating-accountability-maze-post-unitad-iraq.html.

111 التحالف للتعويضات العادلة، "موقف المجتمع المدني العراقي وشبكات الناجيات من طلب العراق إنهاء تفويض فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش (UNITAD) في سبتمبر/أيلول 2024"، مارس/آذار 2024، تم الاطلاع في 27 يناير/كانون الثاني 2025, https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/04/C4JR-report_ENG.pdf.

112 التحالف للتعويضات العادلة، "العراق بعد يونيتاد: اقتراحات من أجل عدالة ذات معنى"، 18 يونيو 2024، تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2025, https://c4jr.org/1806202429316.

113 التحالف للتعويضات العادلة، بيان بشأن اختتام ولاية يونيتاد (سبتمبر 2024), https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/10/Statement-on-conclusion-of-UNITADs-mandate-English.pdf.

114 بويان غافريلوفيتش، "الإبحار في متاهة المساءلة في عراق ما بعد يونيتاد". جاستيس إنفو، 17 يناير 2025. يمكن الوصول اليه على https://www.justiceinfo.net/en/140373-navigating-accountability-maze-post-unitad-iraq.html.

115 مجلس حقوق الإنسان، "التقرير الوطني المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21" (2024). وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/WG.6/48/IRQ/1. 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024. يمكن الوصول إليه على: https://docs.un.org/en/A/HRC/WG.6/48/IRQ/1.

116 Yazda، "بيان حول اجتماع مع المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي في بغداد"، 12 فبراير/شباط 2025, https://www.yazda.org/yazda-statement-on-its-meeting-with-the-national-center-for-international-judicial-cooperation-in-baghdad.

117 طلال رمضان وجنى شقير، "العراق يصدر حكمًا بالإعدام على زوجة زعيم تنظيم الدولة الإسلامية الراحل"، رويترز، 10 يوليو 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-issues-death-sentence-against-wife-late-islamic-state-leader-2024-07-10/.

118 "العراق يحكم بالإعدام على مشتبه به من داعش بتهمة الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين"، روداو، 4 يونيو 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-issues-death-sentence-against-wife-late-islamic-state-leader-2024-07-10/.

119 المديرية العامة لشؤون الناجيات "ترحب المديرية العامة لشؤون الناجيات بقرار محكمة جنايات الكرخ بشأن حكم الإعدام الصادر بحق زوجة الداعشي أبو بكر البغدادي اليوم"، منشور على فيسبوك، 10 يوليو 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0En3WGJqZWNcVeT7w2udsgsFNSiA4pqzm4NEYBmwrZ1uJi221GbSMmU4NsNCDy5fGl&id=100076062182514., https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0En3WGJqZWNcVeT7w2udsgsFNSiA4pqzm4NEYBmwrZ1uJi221GbSMmU4NsNCDy5fGl&id=100076062182514.

120 القانون رقم 13 لسنة 2005: قانون مكافحة الإرهاب [قانون مكافحة الإرهاب]. متاح على: https://moj.gov.iq/upload/pdf/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D9%8a%D8%A7%D8%A8%20-%20Copy.pdf.

121 التحالف للتعويضات العادلة، "التحالف للتعويضات العادلة، تحث على الإصلاح القانوني في العراق بعد صدور أحكام الإعدام بحق أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام'، 17 يوليو 2024، https://c4jr.org/1707202429424 .

122 مؤسسة نوهانوفيتش، "دعم التقاضي: قضية حسناء أ."، تم الاطلاع عليه في 27 يناير/كانون الثاني 2025، https://nuhanovicfoundation.org/case/hasna-a-case/ .

123 Yazda، "تحديث عاجل حول قضية حسناء أ. في هولندا (الموعد النهائي خلال يومين)"، منشور على فيسبوك، 4 ديسمبر/كانون الأول 2024، https://web.facebook.com/yazda.organization/posts/pfbid0AvAQ5bzUWazcafycFHSWzd7ta5enZ5XT5TydQwubvQppvnjAbJhDX1GX7aPzatMsl؛ Yazda، "فحص قضية حسناء أ. في العراق"، منشور على فيسبوك، 19 يناير/كانون الثاني 2025، https://www.facebook.com/yazda.organization/posts/ #pfbid02xuwqm9kuHtuvrkhhEHtJ2s5URz9WB49tCU4H2QBFFBgoEu6jA9k6yUaUEStfPbfKl?_rdc=1&_rdr .

124 جان م. أولسن، "امرأة تحاكم في السويد بتهمة ارتكاب جرائم حرب بسبب مزاعم إساءة معاملة الأيزيديين في سوريا"، أسوشيتد برس، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2024، https://apnews.com/article/sweden-islamic-state-yazidi-women-5cd4321bb5f97d5d9d8dd5c7be7e25ed .

125 Yazda, "اتخذت السلطات السويدية خطوة مهمة في السعي لتحقيق العدالة من الجرائم التي ارتكبتها داعش"، منشور على فيسبوك، 30 سبتمبر/أيلول 2024، https://www.facebook.com/yazda.organization/posts/pfbid02WMsAtN8DG4ZAduiiHDwci8AqySVVcTw1Sn3DUzz4MjVVogxMeAAF9tfCJEAxU6b2l ؛ Yazda, إيمينا، راشيد الدولية، تدمير روح الأيزيديين: تدمير التراث الثقافي خلال عملية الدولة الإسلامية ضد الأيزيديين، أغسطس/آب 2019، تم الاطلاع في 23 يناير/كانون الثاني 2025، https://irp.cdn-website.com/16670504/files/uploaded/Yazda_Publication_2019-08_CulturalHeritageDestructionDuringYazidisGenocide_28062021_Download_EN_vf.pdf .

126 القانون رقم 2 لسنة 2025: التعديل الثاني لقانون العفو العام [التعديل الثاني لقانون العفو العام]. https://iq.parliament.iq/law/?entry=6872 .

127 "قانون العفو العام في العراق: ساحة معركة قانونية عالية المخاطر وسط "نظام السلة"، 7 ديسمبر 2024، https://shafaq.com/en/Report/Iraq-s-Amnesty-Law-A-high-stakes-legal-battleground-amid-the-Basket-System .

128 المرصد العراقي لحقوق الإنسان، " مجلس النواب العراقي: صفقات على حساب حقوق الإنسان"، 26 يناير/كانون الثاني 2025، تم الاطلاع في 30 يناير/كانون الثاني 2025، https://iohriq.org/160-.html .

129 مبادرة نادية، "بيان صحفي صادر عن المجتمع الأيزيدي بشأن رفض وإدانة تمرير قانون العفو العام المثير للجدل من قبل مجلس النواب العراقي"، 25 يناير/كانون الثاني 2025، https://www.nadiasinitiative.org/news/press-release-issued-by-the-yazidi-community-on-rejecting-and-condemning-the-passage-of-a-controversial-general-amnesty-law-by-the-iraqi-parliament ؛ "المجتمع الأيزيدي يدين قانون العفو العام العراقي: تهديد للعدالة"، شفق نيوز، 25 يناير 2025، https://shafaq.com/en/Iraq/Yazidi-community-condemns-Iraq-s-Amnesty-Law-threat-to-justice .

130 مجلس القضاء الأعلى"رئيس المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي: قانون العفو العام لا يشمل مرتكبي جرائم خطف واستعباد الأيزيديين والمكونات الأخرى"، منشور على فيسبوك، 12 شباط/فبراير 2025، https://web.facebook.com/story.php?story_fbid=615048627925660&id=100082615849042&rdid=J5ILXilYkF8IfqpQ&_rdc=1&_rdr#.

131 قانون رقم 8 لسنة 2021: قانون الناجيات الأيزيديات [قانون الناجيات]، المادة 9.1.

132 هيومن رايتس ووتش/مراقبة حقوق الإنسان، "عدالة معيبة: المحاسبة على جرائم داعش في العراق"، 5 ديسمبر/كانون الأول 2017، تم الاطلاع في 30 يناير/كانون الثاني 2025، https://www.hrw.org/report/2017/12/05/flawed-justice/accountability-isis-crimes-iraq .

133 عبد الزهرة، قاسم، "المحكمة العليا في العراق تعلق تشريعًا جديدًا يقول النشطاء إنه يقوض حقوق المرأة"، أسوشيتد برس، 5 فبراير/شباط 2025، https://apnews.com/article/iraq-court-suspends-laws-child-marriage-d0c47a8afa05a800cefd4d689a08087e .

134 "محاكم نينوى تبسط طلبات قانون العفو العام"، شفق، 10 فبراير/شباط 2025، https://shafaq.com/en/Iraq/Nineveh-courts-streamline-General-Amnesty-Law-applications .

135 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، أدوات سيادة القانون للدول في مرحلة ما بعد النزاع: العفو العام (2009 ،OHCHR)، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Amnesties_en.pdf .

136 التحالف للتعويضات العادلة، "تحديد وتوثيق جرائم التعذيب الجنسي المرتكبة أثناء الحرب والنزاعات المسلحة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيًا، وإعادة تأهيل الضحايا والناجين،" 23 أبريل/نيسان 2024، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/05/C4JR-Submission-for-SRT-on-ISIL-Crimes-of-Sexual-Torture-in-Iraq.pdf .

137 التحالف للتعويضات العادلة، النشرة الإخبارية العدد 7، يوليو 2024، تم الاطلاع عليه في 27 يناير 2025، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/07/C4JR-NL_7ENG.pdf .

138 الأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". 18 تموز/يوليه 2024. وثيقة الأمم المتحدة A/79/181. متاح على: https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n24/213/72/pdf/n2421372.pdf .

139 التحالف للتعويضات العادلة، "تقديم مشترك إلى الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل (UPR) بشأن العدالة والتعويضات للناجين من نزاع داعش في العراق"، 15 يوليو 2024، https://c4jr.org/wp-content/uploads/2024/08/C4JR-UPR-Submission-Justice-Reparations-for-Survivors-of-ISIL-Conflict-in-Iraq.pdf .

140 الأمم المتحدة، "تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، العراق". 29 يناير 2024. وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/59/14. متاح على: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/iq-index .

141 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، دعوة لتقديم مدخلات: توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق عمليات العدالة الانتقالية، 2024، متاح على: https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2024/call-inputs-documentation-serious-human-rights-violations-context-transitional .

الملحق الأول. قائمة أعضاء التحالف للتعويضات العادلة

آسودا

منظمة عالم أفضل للتنمية المجتمعية

منظمة كابني

منظمة التنمية المدنية

منظمة داك

منظمة ئيمه

المنظمة الإيزيدية للتوثيق

منظمة فريدة العالمية

منظمة غصن الزيتون

منظمة حمورابي لحقوق الإنسان

هاريكار

هاوار. هيلب

رابطة التربويين العراقيين-البصرة

المؤسسة العراقية للتنمية

منظمة ژيندا

مؤسسة ژيان لحقوق الإنسان

منظمة العدالة لحقوق الأقليات

منظمة ميثرا

مبادرة نادية

المركز الوطني لحقوق الإنسان

منظمة نيشا

منظمة ضحايا العراق في سبايكر 1700

منظمة السلام والحرية

مؤسسة سييد

مؤسسة السلام المستدام

تجديد العراق

المؤسسة الأيزيدية الحرة

منظمة لوتس فلاوور

مركز الراصد لحقوق الإنسان

منظمة التصالح

مؤسسة إنقاذ التركمان

معهد قيادة المرأة

منظمة المساعدة القانونية للنساء

يزدا

WWW.C4JR.ORG